البركة

تقرير حوكمة الشركات ٢٠٢٢

Your Partner Bank

حوكمة الشركات

تعتبر المجموعة أن اعتماد سياسة حوكمة شركات وثقافة إدارة مخاطر منضبطة شرطًا أساسياً لضمان الادارة الفعالة للمجموعة لتحقيق عوائد مالية قوية ومستدامة وإضافة مزيداً من القيمة للمساهمين. إن تبني والمحافظة على أعلى مستوى من حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، من خلال المراجعة المتواصلة والفعالة، هو المفتاح لبناء شركة مسؤولة تتمتع بأخلاقيات قوية. وقد كان ذلك ضرورياً لتأسيس بنية حوكمة قوية يتم بموجبها وبشكل واضح تحديد وفصل الوظائف والأدوار والمسؤوليات بين مجلس الادارة ولجان مجلس الادارة والادارة التنفيذية ومسؤولي وموظفي الشركة.

مجلس الادارة

إن مجلس الإدارة («المجلس») هو المسؤول عن وضع استراتيجية عمل وأولويات المجموعة والإشراف عليها، وهومسؤول كذلك عن وضع السياسات على أعلى مستوى وإدارة المجموعة بشكل عام، ويكون مسؤولاً أمام المساهمين عن الاداء المالي والتشغيلي للمجموعة. كما أنه مسؤول عن زيادة وتخصيص راس المال، ومراقبة الإدارة التنفيذية ومتابعة أدائها لعمليات المجموعة، واتخاذ القرارات التي تخص الأعمال المهمة، وزيادة قيمة حقوق المساهمين على المدى الطويل. ويقوم المجلس بالتأكد من قيام المجموعة بإدارة المخاطر بشكل فّعال من خلال الموافقة على ومتابعة مستوى المخاطر المقبولة للمجموعة والتهديدات الاستراتيجية طويلة المدى لأعمال المجموعة وحمايتها منها.

يكون مجلس الإدارة مسؤول أيضاً، ضمن أمور اخرى، عما يلي:

- وضع أهداف وغايات المجموعة وإعادة تقييمها بشكل دوري؛
- وضع السياسات اللازمة لتحقيق أهداف وغايات المجموعة؛
- وضع هيكل ومسؤوليات الادارة ومراجعتها بصورة منتظمة ومراقبة فاعلية الادارة التنفيذية بما في ذلك مراقبة قدرتها على تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات؛
- مساءلة الادارة التنفيذية عن النتائج؛
- وضع سياسات وإجراءات مناسبة لعملية الموافقة على الميزانيات التقديرية ومراجعة الاداء مقارنة بالأهداف المحددة في الميزانية التقديرية وبمؤشرات الأداء الرئيسية؛
- التّحقق من وضع إطار عام وفعال وشامل وشّفاف لحكومة الشركات؛
- وضع والموافقة على سياسات وإجراءات مناسبة لضمان الامتثال بالسلوك الأخلاقي وبالقوانين والأنظمة ومعايير التدقيق والمحاسبة وسياسة حوكمة الشركات للمجموعة؛
- التأكد من أن عمليات المجموعة ووحداتها التابعة مدعومة ببيئة مراقبة مناسبة، أي أن تكون لدى وظائف وأقسام الامتثال وإدارة المخاطر والرقابة المالية وإعداد التقارير موارد مناسبة وهياكل ملائمة؛
- التحقق من أن عمليات المجموعة مدعومة بنظام تقنية معلومات فعال ومتكامل ويمكن الاعتماد عليه؛
- التأكيد على وإبلاغ الادارة التنفيذية بأهمية قيام التدقيق الداخلي في المجموعة وفي وحداتها التابعة بمراجعات دورية لآليات الضبط الداخلية وتفعيل إجراءات لتعزيز التدقيق الداخلي واتخاذ تدابير تصحيحية سريعة وفّعالة لمعالجة ما قد تكشفه أ عمال التدقيق؛
- الموافقة على شطب التسهيلات الائتمانية والاستثمارات، حين يكون ذلك مطلوبا، وفقاً لسياسات وإجراءات المجموعة؛
- ضمان تنفيذ برنامج مكافحة الرشوة والفساد («برنامج إيه بي سي») في جميع أنحاء المجموعة؛
- الموافقة على الاستثمارات الاستراتيجية التي تقوم بها المجموعة ووحداتها التابعة؛
- رصد ومتابعة احتمال نشوء تضارب مصالح ومنع المعاملات غير السليمة مع الأطراف ذات الصلة؛
- الموافقة على أي معاملات جوهرية خارج النسق الاعتيادي لأعمال المجموعة أو التي تتجاوز حدود صلاحيات الموافقة المفوض بها إلى الادارة التنفيذية؛
- ضمان اعداد بيانات مالية تعبر بدّقة عن الوضع المالي للمجموعة، وذلك على أساس منتظم وثابت والتأكد من المراجعة والموافقة على البيانات المالية الدورية والتقارير والموافقة عليها ونشرها؛
- الموافقة على جميع التغييرات المهمة في السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير للمجموعة؛
- ضمان الامتثال في جميع الاوقات بجميع المعايير الشرعية والمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)؛
- التأكد من أن مجموعة البركة لديها دليل سلوك معتمد للموظفين وأن يتم الامتثال بشكل تام لهذا الدليل في جميع الاوقات؛
- التأكد من أن بيئة المراقبة والانضباط تحافظ على السرية اللازمة لمعلومات العملاء وصون وحماية حقوق وأموال العملاء بشكل مناسب؛
- ضمان تحقيق أهداف المجموعة المتعلقة بتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية؛
- تنظيم عقد اجتماعات الجمعية العمومية والمساهمين واعداد جداول الأعمال الخاصة بها؛
- ضمان المعاملة العادلة والمنصفة لجميع حاملي الاسهم، بما في ذلك مساهمي الأقلية؛
- التأكد من وجود تمثيل للمرأة في مجلس إدارة المجموعة وفقاً لتوجيهات وزارة الصناعة والتجارة والإفصاح في تقرير الحوكمة لكل سنة مالية عن النسبة المئوية لعضوية مجلس الإدارة مصنفة وفقاً للأصول المرعية بحسب الجنس عن أي نقص التمثيل أو التمثيل الناقص لأي جنس)، أو عدم الامتثال للتوجيهات بأي شكل من الأشكال؛ و
- القيام بأي مهام أو وظائف يطلب من مجلس الادارة القيام ُبها بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها.

اثناء مراجعته المنتظمة لاستراتيجية المجموعة، يقوم المجلس باستعراض خطط أعمال المجموعة ومستوى المخاطر التي تنطوي عليها هذه الخطط، ويقّيم مدى كفاية رأس المال لدعم مخاطر الأعمال للمجموعة ويضع أهداف الأداء ويشرف على المصاريف الرأسمالية الكبرى والتصرف في الاستثمارات والاستحواذات.

تقع على عاتق مجلس الادارة المسؤولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وفاعليته وعن تعريف وتطبيق معايير المساءلة التي تمّكن الادارة التنفيذية من تحقيق أهداف مجموعة البركة. ويتحقق المجلس من أن الأطر العامة للنظم واجراءات المراقبة وهيكلية المجلس والهيكل التنظيمي للمجموعة جميعها مناسبة لأعمال المجموعة والمخاطر المرتبطة بها، كما يقوم بشكل منتظم بتقييم الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة لهذه الغاية. وتوجد في البنك إجراءات معتمدة مستمرَة لتشخيص وتقييم وإدارة المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بانتظام من قبل المجلس. وينص نظام المجموعة للرقابة الداخلية على وجود توثيق متسلسل يمكن مراجعته والتحقق منه

لأغراض المساءلة وتحديد المسؤولية يطبق على جميع عمليات البنك. وقد صمم هذا النظام لضمان فاعلية وكفاءة العمليات والامتثال لجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف الى إدارة المخاطر بشكل يمكن معه تجّنب حدوث أخطاء كبيرة او خسائر جسيمة أو عمليات احتيال.

في إطار الوفاء بمسؤوليته عن ضمان الحوكمة الفعالة في جميع الأمور المتعلقة بمجموعة البركة، وضع مجلس الادارة سياسة امتثال مكتوبة للتأكد من امتثال المجموعة لجميع القوانين والأنظمة واللوائح؛ ولا سيما تلك الصادرة من مصرف البحرين المركزي والهيئات الرقابية والتنظيمية المحلية الأخرى. مجلسُ الإدارة مسؤوّل أيَضا عن الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية في مزاولة الأنشطة والأعمال التجارية ويتوقع من جميع الموظفين والمديرين والأشخاص المرتبطين بالمجموعة الالتزام بالسياسات والقوانين بما في ذلك تلك المنصوص عليها في قانون العقوبات البحريني. لقد فوض مجلس الإدارة مسؤولية مراقبة الامتثال الى الرئيس التنفيذي للمجموعة. يتم تنفيذ هذه المسؤولية من خلال دائرة امتثال مخصصة لهذا الغرض ولديها تفويض يغطي جميع جوانب الامتثال بما في ذلك: صياغة سياسات وإجراءات عمل فعالة لإدارة مخاطر الامتثال للمجموعة؛ مساعدة الادارة التنفيذية والموظفين في إدارة المخاطر؛ تقديم المشورة فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة واللوائح ومعايير الامتثال المعمول بها؛ نشر وتعميم سياسات الامتثال وتوفير مبادئ توجيهية لموظفي مجموعة البركة؛ ضمان وجود منهج عمل فعال للامتثال؛ تقديم تقارير دورية الى مجلس الادارة فيما يتعلق بضوابط الامتثال؛ وضع ضوابط وأطر عمل فعالة وسياسات قوية بشأن "اعرف عميلك" (كيه واي سي)، ومكافحة غسل الأموال (ايه ٍ ام إل) وبرنامج مكافحة الرشوة والفساد ("برنامج اي بي سي"). تعمل مجموعة البركة وباستمرار على تعزيز إطار الامتثال الخاص بها وإطار الامتثال لكل وحدة من وحداتها التابعة لها.

وقد وضع مصرف البحرين المركزي في أكتوبر2010 متطّلبات جديدة يجب الالتزام بها من قبل جميع الشركات المرّخص لها بموجب المجلدين 2 و6 من (لائحة الضوابط الرقابية على أعلى مستوى) من (كتاب القواعد) فيما يتعلق بمبادئ حوكمة الشركات. وتتماشى هذه المتطلبات مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق حوكمة الشركات الصادر من وزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين، ومع أفضل المعايير الدولية لممارسة حوكمة الشركات التي وضعتها هيئات عالمية مثل لجنة بازل للإشراف المصرفي بالإضافة إلى ضوابط، وسياسات مستويات الادارة العليا ذات العلاقة. وفي عام 2014 أدخل مصرف البحرين المركزي المزيد من المتطّلبات التي تتعّلق بالمكافآت للأشخاص الذين لديهم صلاحية الاعتماد والآخذين مخاطر حقيقية (انظر أدناه)، وقد تم ّ اعتماد هذه المتطّلبات من قبل مجموعة البركة. وتقوم المجموعة بإجراء تقييمات داخلية سنوية مفصلة للتأكد من الامتثال لهذه المتطلبات وتضع خطوات محددة لمعالجة أي قصور يتم التعرف عليه. وتتم إحاطة كّل من مصرف البحرين المركزي، ومساهمي المجموعة ومجلس الادارة والادارة التنفيذية علما بشكل تام بأي قصور كهذا إن وجد والخطوات التي يتم اتخاذها لمعالجته.

كما تقوم مجموعة البركة باستمرار بالتحّقق من أن مساهمي الأقلية في المجموعة ممثلون تمثيلاً جيداً في مجلس الإدارة عن طريق أعضاء مجلس الادارة المستقلين (الذين يشكلون غالبية أعضاء مجلس الادارة) الذين تكون لديهم مسؤولية اضافية في حماية حقوق مساهمي الأقلية.

يجتمع مجلس الادارة بانتظام (أربع مرات في السنة على الأقل) وله جدول رسمي بالأمور التي يختص ّ بها، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب الأساسية من شؤون المجموعة التي تحال إليه لاتخاذ قرارات بشأنها. ويقوم المجلس بمراجعة استراتيجية المجموعة وخططها المالية وجميع التغييرات الجوهرية المقترحة في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها وينظر في التقارير المرفوعة له عن عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي وإدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات) وأداء الادارة التنفيذية. ويحضر أعضاء مجلس الإدارة جميع اجتماعات المجلس كّلما أمكن، وفي كل الأحوال يجب الا يقل عدد الاجتماعات التي يحضرها العضو عن 75 ٪ من مجموع الاجتماعات في أي سنة، كما يقوم الاعضاء بالتواصل غير الرسمي فيما بينهم في الفترات التي تفصل بين الاجتماعات.

ورئيس مجلس الإدارة هو المسؤول عن قيادة المجلس وعن اداء المجلس لوظيفته بكفاءة، ويتأكد من استلام جميع أعضاء المجلس جدول الأعمال ومحاضر الاجتماعات السابقة ومعلومات أساسية خطية قبل كل اجتماع من اجتماعات المجلس، وفيما بين الاجتماعات عند الضرورة. ويتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤوليتهم على أكمل وجه. وفي هذا الخصوص، يحّق لمجلس الإدارة ولجانه وجميع أعضائه بصورة فردية الاتصال بالإدارة التنفيذية والاستشاريين القانونيين الخارجيين أو غيرهم من الاستشاريين والمستشارين المختصين على نفقة المجموعة، وبسكرتير المجلس الذي عليه التأكد من الامتثال بإجراءات المجلس وباللوائح والأنظمة المعمول بها. ويشجع المجلس مشاركة أعضاء الادارة التنفيذية في اجتماعات المجلس إذا ما كان ذلك مناسبا فيما يتعلق بالمسائل التي يتداولها المجلس، وحيثما يرى الرئيس التنفيذي للمجموعة ضرورة معرفة الادارة التنفيذية بأمر ما يتم ّ تداوله في المجلس.

وبموجب النظام الأساسي لمجموعة البركة يتكون مجلس الإدارة مما لا يقل عن خمسة اعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضواً. ويشغل أعضاء مجلس الادارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ومع ذلك يجوز تمديد مدة الولاية بناء على طلب المجلس لفترة لا تزيد عن ستة شهور على أن يتم ّ الحصول على موافقة وزير الصناعة والتجارة في البحرين على ذلك.

ولا يوجد حد اقصى للسن التي يجب عندها على عضو مجلس الادارة التقاعد من المجلس. وتنتهي عضوية عضو المجلس بانتهاء مدة ولايته/ ولايتها أو بناًء على قرار من المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، أو نتيجة لأحدى أحداث أو ظروف محددة أو أكثر، وتشمل هذه ما يلي:

- اكتشاف أّن التعيين الأصلي للعضو كان مخالًفا لأحكام قانون الشركات التجارية أو النظام الأساسي لمجموعة البركة؛
- إذا خالف العضو أياً من شروط التأهل المشار إليها في المادة 173 من

حوكمة الشركات (تتمـــــة)

قانون الشركات التجارية؛

- سوء استغلال عضو لمنصبه كعضو مجلس ادارة في القيام بعمل منافس لعمل مجموعة البركة، أو إذا تسبب في ضرر فعلي لها؛
- إخفاق العضو في حضور ثلاثة اجتماعات متتالية لمجلس الادارة دون عذر مشروع يتم إبلاغ المجلس به خطيا؛
- إذا استقال العضو أو انسحب من منصبه، شريطة أن تتم الاستقالة في الوقت المناسب، وإلا فإنه سيكون مسؤولاً عن دفع تعويضات لمجموعة البركة؛
- وفاة أحد الأعضاء
- إذا تقّلد العضو منصباً آخر يتقاضى عنه مكافآت غير تلك التي قد يقررها مجلس الإدارة من وقت لآخر، بسبب الطبيعة التنفيذية لواجباته.

وعند الإعلان عن طلب تقديم ترشيحات لمنصب عضو مجلس إدارة للحلول محّل أعضاء مجلس الإدارة الذين ستنتهي مدة السنوات الثلاثة المقررة لعضويتهم، يجب تقديم طلبات الترشيح هذه إلى أمانة سر المجلس ضمن الوقت المحدد في الإعلان، ثم إلى لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة للمجلس لرفع توصياتها إلى مجلس الادارة.

وكجزء من عملية الترشيح، يجب ان يكون كّل ترشيح متوافقًا مع القواعد واللوائح المحلية ويجب تقديمه إلى مصرف البحرين المركزي لضمان الامتثال بمتطّلبات (المناسبة والملائمة) لمصرف البحرين المركزي. ويتم بعد ذلك تقديم أسماء كافة الأفراد المرشحين الذين وافق عليهم مصرف البحرين المركزي إلى المساهمين في اجتماع الجمعية العامة المقبل لإجراء عملية التصويت والانتخاب. وتجرى انتخابات أعضاء مجلس إدارة المجموعة وفًقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية والنظام الاساسي لمجموعة البركة. وتماشيا مع ممارسات حوكمة المؤسسة، توجد خطة خلافة للإدارة التنفيذية. ويتم مراجعة هذه الخطة بصورة سنوية وتقدم لمصرف البحرين المركزي.

ويستلم كل عضوٌ جديد ينتخب لمجلس الإدارة خطاب تعيين خطّي يوّضح الصلاحيات والواجبات والمسؤوليات لذلك العضو وغير ذلك من شروط التعيين ذات الصلة.

يتألف مجلس الإدارة، كما في 31 ديسمبر 2022، من ثلاثة عشر عضواً ممّن يتمتعون بخلفيات وخبرات مختلفة، وهم مسؤولون فرادى ومجتمعين عن أداء مسؤوليات المجلس وعن الحكم على الأمور باستقلالية وموضوعية. ولا توجد لأي عضو فرد او مجموعة من اعضاء مجلس الادارة صلاحيات مطلقة لاتخاذ القرار أو الهيمنة على عملية اتخاذ القرار في المجلس. إن غالبية أعضاء مجلس الادارة هم إما أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين تماماً عن الادارة التنفيذية، كما انّ كّل منهم مسؤول بشكل فردي عن التمّعن في ومساءلة قرارات وأداء الادارة التنفيذية. ويشغل منصب رئيس مجلس الادارة ومنصب نائب رئيس مجلس الادارة ومنصب الرئيس التنفيذي للمجموعة أعضاء مختلفون وللرئيس التنفيذي للمجموعة مسؤوليات منفصلة محددة بشكل واضح. ويتم تقييم حجم وتركيبة مجلس الادارة ولجانه بصورة منتظمة، بينما يتم بشكل سنوي تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة بصورة فردية فيما يتعلق بفاعليتهم ومساهمتهم واستقلاليتهم على ضوء المصالح المفصح عنها والسلوك. كما تتم مراجعة استقلالية او عدم استقلالية الاعضاء بشكل سنوي.

وتتم مكافأة جميع أعضاء مجلس الادارة فقط عن طريق المكافأة السنوية إلى جانب بدل الحضور الذي يدفع لعضو مجلس الادارة عن كل اجتماع يحضره، بالإضافة إلى تعويض مصاريف السفر، حسب مقتضى الحال استناداً إلى سياسة مخصصات ومكافآت أعضاء مجلس الادارة المعتمدة. وقد اعتمد مجلس الادارة مدونة رسمية للسلوك والأخلاق المهنية تطبق على أعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية والمسؤولين الموّظفين والوكلاء والمستشارين وأي شخص اخر يمثّل أو يتصرف بالنيابة عن المجموعة. ويمكن الرجوع إلى تفاصيل المدونة في قسم الافصاحات العامة الإضافية من هذا التقرير.

وتماشياً مع الممارسات العالمية وكتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، قام المجلس بتبني إجراءات حوكمة الشركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين أكثر من ثلث الاعضاء كمستقلين في المجلس حسب تعريف مصطلح (مستقلين) في كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي.

اعتباراً من 31 ديسمبر 2022، كان مجلس إدارة مجموعة البركة، بما في ذلك التصنيف حسب الجنس وفقاً لتوجيهات وزارة التجارة والصناعة (لمزيد من التفاصيل حول تكوين مجلس الإدارة، يرجى الرجوع إلى الصفحة رقم 30 من هذا التقرير):

الأعضاء غير التنفيذيين

1. الشيخ عبدالله صالح كامل – الرئيس
2. الأستاذ توفيق شاكر مفتي
3. الأستاذ فهد عبدالله عبد العزيز الراجحي

الأعضاء المستقلين

1. الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي – نائب الرئيس
2. الدكتور جهاد النقلة
3. الدكتور خالد عبدالله عتيق
4. الاستاذة داليا حازم خورشيد
5. الدكتور زياد أحمد بهاء الدين
6. الأستاذ سعود صالح الصالح
7. الدكتور محمد المنصف شيخ روحه
8. الأستاذ ناصر محمد النويس

أعضاء تنفيذيون

1. الأستاذ حسام بن الحاج عمر - الرئيس التنفيذي للمجموعة
2. الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي

التمثيل الكلي للجنسين في مجلس الإدارة

31 ديسمبر 2022: الذكور 92.3٪ / الإناث 7.7٪

31 ديسمبر 2021: الذكور 92.3٪ / الإناث 7.7٪

لجان مجلس الادارة

لقد قام المجلس بتشكيل عدد من اللّجان التابعة له ويتمّ تعيين أعضائها من بين أعضاء المجلس وقد تم تفويض مسؤوليات محددة لكل لجنة من هذه اللّجان.

إن لجان المجلس الرئيسية هي كما يلي (كما في 31 ديسمبر 2022):

اللّجنة التنفيذية لمجلس الادارة

يرأس اللّجنة التنفيذية الشيخ عبداللّه صالح كامل (عضو غير تنفيذي) وتضم في عضويتها الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي (نائب الرئيس، عضو مستقل)، والأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي (عضو تنفيذي)، الأستاذة داليا حازم خورشيد (عضو مستقل) والدكتور زياد أحمد بهاءالدين (عضو مستقل)، والأستاذ حسام بن الحاج عمر - الرئيس التنفيذي للمجموعة (عضو تنفيذي). وتضم اللجنة التنفيذية ما لا يقل عن أربعة أعضاء مجلس ادارة وتجتمع أربع مرات في السنة على الأقل. وقد قام مجلس الادارة بتفويض اللّجنة التنفيذية بموجب نظام داخلي رسمي معتمد من قبلها بمسؤولية تقديم توصيات إلى المجلس، لغرض الحصول على موافقة المجلس، فيما يتعلّق بالاستراتيجيات العامة وخّطة العمل للمجموعة، وفيما يتعلق بأي تغيير جوهري عليها، أو أي تغيير كبير في رأس مال المجموعة أو في هيكلها التنظيمي أو أصولها أو استثماراتها.

لجنة الترشيحات والمكافآت

يرأس لجنة الترشيحات والمكافآت الأستاذ سعود صالح الصالح (عضو مستقل) وتضم في عضويتها الأستاذ فهد عبداللّه الراجحي (عضو غير تنفيذي) والدكتور محمد المنصف شيخ روحه (عضو مستقل). وتعمل اللّجنة وفقًا لنظام داخلي رسمي معتمد من قبلها وتجتمع اللّجنة مرتين في السنة على الأقل وتنظر في جميع العناصر الأساسية لسياسة المكافآت، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، الموافقة على مكافآت اعضاء مجلس الادارة بناء على انتظام حضورهم اجتماعات المجلس واجتماعات اللّجان. كما توصي لمجلس الادارة بمستويات المكافآت لفريق الادارة التنفيذية والموظفين الآخرين في مجموعة البركة وفقاً لهيكلة حوافز معتمدة مرتبطة بالأداء.

وتقوم اللّجنة بإجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ولجان المجلس والرئيس التنفيذي للمجموعة. وعندما تتم مناقشة مسائل ترتبط بمصلحة شخصية لعضو في اللّجنة، ينسحب ذلك العضو من الاجتماع ويمتنع عن التصويت. ان اللّجنة مسؤولة عن تحديد الأشخاص المؤهلين لأن يصبحوا أعضاء مناسبين في مجلس الادارة أو الرئيس التنفيذي للمجموعة او المراقب المالي او سكرتير الشركة وأي مسؤولين تنفيذيين آخرين (باستثناء تعيين رئيس التدقيق الداخلي) وتقديم توصيات بذلك. كما أنها مسؤولة أيضاً عن تأهيل وتثقيف وتوجيه أعضاء مجلس الادارة الجدد وتنظيم ندوات وبرامج تدريبية اخرى من وقت لآخر لأعضاء المجلس.

لجنة مجلس الادارة للتدقيق

يرأس لجنة مجلس الادارة للتدقيق الدكتور خالد عبداللّه عتيق (عضو مستقل)، وتضم في عضويتها الأستاذ فهد عبداللّه الراجحي (عضو غير تنفيذي)، الدكتور جهاد النقلة (عضو مستقل) والأستاذ ناصر محمد النويس (عضو مستقل) والأستاذ توفيق شاكر مفتي (عضو غير تنفيذي). ويحكم عمل اللّجنة نظام داخلي رسمي مكتوب وافقت عليه اللّجنة واعتمده مجلس الادارة. وتجتمع اللّجنة رسميًا أربع مرات في السنة على الأقل، ويحضر مدقق الحسابات الخارجي اجتماعا واحداً من هذه الاجتماعات على الأقل في كل سنة. علاوة على ذلك، يكون لمدقق الحسابات الخارجي اتصال غير محدود مع لجنة مجلس الادارة للتدقيق والحوكمة ورئيسها طوال السنة.

وقد قام مجلس الادارة بتكليف لجنة التدقيق بمسؤولية تأمين وجود نظام فعال للتدقيق الداخلي وبيئة رقابية داخلية مستمرة ونظام جيد للمحاسبة والرقابة المالية. وتقوم اللّجنة بإنجاز ذلك عن طريق مراجعة منتظمة لتقارير التدقيق الداخلي وخطابات المدققين الخارجيين وتقارير زيارات التفتيش التي تقوم بها المصارف المركزية وكذلك للسياسات والممارسات المحاسبية والمالية والإبلاغ المالي وضوابط وإجراءات الإفصاح للمجموعة ومدى كفاية وفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في المقر الرئيسي للمجموعة ووحداتها التابعة. وتختص اللّجنة بالنظر في جميع الأمور التي تتعلق بالرقابة المالية وإعداد التقارير المالية، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي ونطاق ونتائج عمليات التدقيق، وإدارة المخاطر، والامتثال بالمتطلبات الرقابية والقانونية والمعايير المحاسبية. كما تقوم اللّجنة بالنظر في خطط التدقيق السنوية والموافقة عليها وضمان التنسيق بين المدّققين الخارجيين والداخليين ومراقبة استقلالية ومؤهلات وفاعلية وأداء المدّققين الخارجيين وتقوم برفع توصيات الى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين وإنهاء عقود المدّققين الخارجيين وتحديد مكافآتهم وتعيين رئيس دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة.

تقوم اللّجنة باستعراض البيانات المالية السنوية والفصلية للمجموعة والتوصية لمجلس الادارة باعتمادها كما تقوم بمراجعة كفاية المخصصات واي تقارير لمستشارين خارجيين فيما يتعلّق بمهام طلب تقصي او تقديم مشورة محددة.

وتقوم اللّجنة بتأمين وجود نظم رقابة مناسبة لأعمال المجموعة وللمعلومات التي يحتاجها مجلس الادارة، بما في ذلك نظم ووظائف لتشخيص ومراقبة المخاطر والوضع المالي للمجموعة والامتثال بالقوانين واللوائح المطبقة وأفضل الممارسات المعمول بها. وتتأكد اللّجنة من توفير هذه المعلومات في الوقت المطلوب. وتخضع مختلف اجراءات ونظم الرقابة الداخلية للمراجعة المستقلّة من قبل دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة التي ترجع في المسؤولية مباشرة لّلجنة كما تم ذكره أعلاه، وأيضا من قبل المدقّقين الخارجيين والهيئات الرقابية الرسمية حسب مقتضى الحال. وتتم إحالة جميع خطابات المدقق الخارجي الموجهة للإدارة واي مسائل مهمة يثيرها المدقّقون الخارجيون وتقارير التفتيش التي يصدرها مفتشو مصرف البحرين المركزي او المفتّشون التابعون الى سلطات اختصاص في اي بلد تعمل فيه المجموعة او وحداتها التابعة الى اللّجنة لمراجعتها فور صدورها، وتقوم بالنيابة عن المجلس بتأمين اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب.

وقد وضع مجلس الإدارة نظام الإبلاغ عن المخالفات يتيح للموظّفين أن يعبروا بسرية تامة عن أي مخاوف فيما يتعلّق بأي مخالفات محتملة في الأمور المالية او القانونية. ووفقاً لهذا النظام يمكن إبلاغ المخاوف مباشرة إلى عضو في اللّجنة او لمسؤولا وموظف محدد يقوم بدوره بإبلاغ اللّجنة بالأمر.

حوكمة الشركات (تتمـــــة)

لجنة مجلس الادارة للمخاطر

يرأس الدكتور جهاد النقلة (عضو مستقل) لجنة مجلس الادارة للمخاطر، وتضم اللّجنة في عضويتها الدكتور خالد عبداللّه عتيق (عضو مستقل) والأستاذ سعود صالح الصالح (عضو مستقل). وتجتمع اللّجنة رسمياً مرتين في السنة على الأقل ولكن يجوز لها أن تجتمع أكثر من ذلك بطلب من رئيس اللّجنة ويجوز ان تدعو اللّجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس ادارة الائتمان والمخاطر وكبار المدراء التنفيذيين الآخرين في المجموعة لحضور أي من اجتماعاتها.

ويقوم مجلس الإدارة بتحديد مدى قابلية واستعداد المجموعة لتقبل المخاطر بناء على توصيات اللّجنة. وتكون اللّجنة مسؤولة عن وضع المستويات المقبولة لتعرّض المجموعة للمخاطر، وعن الموافقة على استراتيجية الادارة التنفيذية لإدارة المخاطر وتامين الادارة التنفيذية لكافة الخطوات الأزمة لتشخيص وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر. إن هدف اللّجنة هو الإشراف على نظم وممارسات واجراءات ادارة المخاطر في المجموعة، وكذلك ضمان التشخيص والادارة الفعّالة للمخاطر بالإضافة الى التحقّق من الامتثال للمبادئ التوجيهية الداخلية والمتطلّبات الخارجية. وتقوم اللّجنة بمراجعة الأمور التي يتم تشخيصها من قبل إدارات التدقيق الداخلي والامتثال في مجموعة البركة و/او أي من وحداتها التابعة مثل نقاط الضعف او الخلل في نظم المراقبة.

لجنة مجلس الادارة للامتثال والحوكمة

يرأس لجنة مجلس الإدارة للامتثال والحوكمة الدكتور خالد عبداللّه عتيق (عضو مستقل) وتضم في عضويتها الدكتور جهاد النقلة (عضو مستقل) والدكتور زياد احمد بهاءالدين (عضو مستقل) بالإضافة الى الأستاذ يوسف حسن خلاوي ممثلاً لهيئة الرقابة الشرعية الموحدة. تجتمع اللجنة 4 مرات على الأقل في السنة ولكن قد تجتمع أكثر من ذلك بناءً على طلب الرئيس.

يتمثل دور اللجنة في ضمان وجود اطر عمل فعالة للامتثال، ومكافحة غسل الأموال وحوكمة الشركات بالإضافة الى نشر ثقافة امتثال قوية عبر المجموعة بما في ذلك ضمان تطبيق اجراءات وعمليات وضوابط فعالة لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والالتزام بالعقوبات الدولية وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ومعايير الابلاغ المشتركة. تقوم اللجنة بشكل دوري بمراجعة ضوابط ونُظم الحوكمة للكشف عن أية نقاط ضعفٍ لتتم معالجتها ان وجدت. نظرا لتواجد المجموعة في العديد من الدول، تقوم اللّجنة بالتأكد من الالتزام التام بالتشريعات والقوانين والقواعد الرقابية المحلّية بحيث يتم الحفاظ على أعلى مستوى من معايير الامتثال المتوافقة مع ما هو منصوص عليه في المعايير الدولية.

لجنة مجلس الادارة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

يرأس اللّجنة الأستاذ ناصر محمد النويس (عضو مستقل)، وتضم اللّجنة في عضويتها كذلك الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي (عضو تنفيذي) والدكتور محمد المنصف شيخ روحه (عضو مستقل) واللّجنة هي المسؤولة عن قيادة برنامج البركة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. حيث تُشرف على صياغة السياسات والاستراتيجيات من قبل الإدارة التنفيذية التي تهدف الى جعل مجموعة البركة وجميع وحداتها التابعة نموذجا يحتذى به كرائدة من رواد الأعمال المالية والاستثمارية الإسلامية التي تقدم خدمات مصرفية ومالية بطريقة مسؤولة اجتماعياً ومستدامة بالتوافق مع مبادئ وأهداف الشريعة الإسلامية.

وتهدف اللّجنة إلى التمسك بروح التمويل الإسلامي الذي يفرض المسؤولية الاجتماعية والاستدامة كسمة رئيسية للصيرفة والتمويل الإسلاميين. وتنفّذ اللّجنة التزامها بروح المسؤولية الاجتماعية والاستدامة المتأصلة في التمويل الإسلامي عن طريق وضع أهداف فصلية وسنوية متنوعة للإدارة التنفيذية. ويتمّ تعميم جميع محاضر اجتماعات اللّجنة وتقاريرها على جميع أعضاء مجلس الإدارة.

جدول حضور أعضاء مجلس الإدارة اجتماعات المجلس واللجان في عام 2202

اسم المجلس/ اللجنة	عدد الاجتماعات في 2022	تواريخ الاجتماعات	اسم العضو	عدد الاجتماعات التي حضرها
مجلس الإدارة	9	23/02/2022 10/03/2022 30/03/2022 11/05/2022 15/06/2022 24/09/2022 09/11/2022 27/11/2022 22/12/2022	الشيخ عبداللّه صالح كامل، الرئيس	9
			الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	8
			الأستاذ توفيق شاكر مفتي	9
			الدكتور جهاد النقلة	8
			الأستاذ حسام بن الحاج عمر*	3
			الدكتور خالد عبداللّه عتيق	9
			الأستاذة داليا حازم خورشيد	9
			الدكتور زياد أحمد بهاءالدين	7
			الأستاذ سعود صالح الصالح	8
			الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي	9
			الأستاذ مازن خيري مناع**	4
			الأستاذ فهد عبداللّه الراجحي	8
			الدكتور محمد المنصف شيخ روحه	8
			الأستاذ ناصر محمد النويس	8
اللّجنة التنفيذيّة لمجلس الإدارة	4	09/02/2022 14/06/2022 24/09/2022 08/12/2022	الشيخ عبداللّه صالح كامل، الرئيس	4
			الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	4
			الأستاذ حسام بن الحاج عمر	2
			الأستاذة داليا حازم خورشيد	4
			الدكتور زياد أحمد بهاءالدين	4
			الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي	4
			الأستاذ مازن خيري مناع	2
لجنة الترشيحات و المكافآت	4	02/02/2022 13/03/2022 28/03/2022 05/07/2022	الأستاذ سعود صالح الصالح، الرئيس	4
			الأستاذ فهد عبداللّه الراجحي	4
			الدكتور محمد المنصف شيخ روحه	4
لجنة مجلس الإدارة للتدقيق	4	13/02/2022 09/05/2022 10/08/2022 07/11/2022	الدكتور خالد عبداللّه عتيق، الرئيس	4
			الأستاذ توفيق شاكر مفتي	4
			الدكتور جهاد النقلة	4
			الأستاذ فهد عبداللّه الراجحي	3
			الأستاذ ناصر محمد النويس	3
لجنة مجلس الإدارة للمخاطر	4	16/02/2022 06/06/2022 22/08/2022 16/11/2022	الدكتور جهاد النقلة، الرئيس	4
			الدكتور خالد عبداللّه عتيق	4
			الأستاذ سعود صالح الصالح	4
لجنة مجلس الإدارة للامتثال و الحوكمة	4	02/02/2022 25/05/2022 31/08/2022 02/11/2022	الدكتور خالد عبداللّه عتيق، الرئيس	4
			الدكتور جهاد النقلة	4
			الدكتور زياد أحمد بهاءالدين	2
			الأستاذ يوسف حسن خلاوي	4
لجنة تمويلات الاستدامة و المسؤولية الاجتماعية	1	15/06/2022	الأستاذ ناصر محمد النويس، الرئيس	1
			الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي	1
			الدكتور محمد المنصف شيخ روحه	0

* تم تعيين الأستاذ حسام بن الحاج عمر كرئيس تنفيذي وعضو مجلس إدارة اعتباراً من 24 أكتوبر 2022

** غادر الأستاذ مازن خيري مناع مجموعة البركة في 30 يونيو 2022

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

الشيخ/ عبدالله صالح كامل

رئيس مجلس الإدارة

الشيخ عبدالله صالح كامل هو رئيس مجلس إدارة شركة دلّة البركة القابضة ورئيس مجلس أمناء مؤسسة صالح عبدالله كامل الإنسانية.

كما أنه رئيس مجلس إدارة شركة أم القرى للتنمية والإعمار، ورئيس شركة دلة البركة للاستثمار القابضة وإدارة مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس إدارة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ورئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية بمكة المكرمة.

كما شغل الشيخ عبدالله صالح كامل سابقاً منصب رئيس مجلس إدارة شركة عسير وعدداً من المناصب التنفيذية في شركة دلّة البركة القابضة وصولاً إلى منصب الرئيس التنفيذي.

الشيخ عبدالله صالح كامل رجل أعمال ومستثمر لديه خبرة تمتد لأكثر من 30 عاماً في مختلف المناصب الرئيسية في الأعمال، كما أنه شخصية نشطة جداً في مجال العمل الخيري والعام، وذلك من خلال عضويته في العديد من المنظّمات والاتحادات، ومنها الغرفة التجارية الصناعية في جدة (عضو مجلس إدارة الغرفة لدورتين) وعضو جمعية أصدقاء السعودية. الشيخ عبدالله صالح كامل، سعودي الجنسية.

الأستاذ/ محمد إبراهيم الشروقي

نائب الرئيس

الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي عضو في مجلس إدارة في شركة وصاية الاستثمارية، وصندوق أرامكو للتقاعد، وانفستكورب للخدمات المالية وشركة أي بي أم تيرمنال والتي تشغل واحد من اكثر الموانئ الشاملة في العالم. كما أنه عضو في مجلس إدارة صندوق التأمين الصحي البحريني ورئيس مجلس إدارة الشركة السعودية المساهمة «لازوردي» ورئيس معهد مجالس الإدارة في دول مجلس التعاون الخليجي (BDI)، ورئيس غرفة التجارة الأمريكية العربية الوطنية الموجودة في واشنطن العاصمة.

خلال فترة عمله كمسؤول تنفيذي مساعد في انفستكورب، نمت الشركة لتصبح أكبر مستثمر في أسهم الملكية الخاصة في منطقة الخليج، مع زيادة الأصول تحت الإدارة من 10.5 مليار دولار أمريكي في عام 2009م لتبلغ 25 مليار دولار أمريكي عام 2018م.

وقبل انضمامه الى انفستكورب، كان يشغل الأستاذ الشروقي منصب المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والباكستان في مجموعة سيتي المصرفية بالإضافة إلى منصبه كرئيس تنفيذي لدى سيتي في الإمارات العربية المتحدة. وخلال عمله كمدير إقليمي لمدة 33 عامًا، نجحت مجموعة سيتي المصرفية في تعزيز أعمالها في منطقة الشرق الأوسط في الخدمات والمنتجات المصرفية للشركات والاستثمار، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية التجارية وإدارة الثروات وقطاع التجزئة.

لدى الأستاذ الشروقي خبرة تزيد عن 40 عاماً في المصرفية التجارية والاستثمار والاقتصاد في عدد من القطاعات. وكان الأستاذ الشروقي عضواً في مجلس الشورى في البحرين الى جانب عضوية مجالس إدارة في مؤسسات أخرى. وتخرج من جامعة الكويت وحضر العديد من البرامج المختلفة، بما في ذلك برنامج هارفارد للإدارة التنفيذية.

الأستاذ/ توفيق شاكر مفتي

عضو مجلس الإدارة

شغل الأستاذ توفيق شاكر مفتي منصب رئيس مجموعة الخزينة في تكتل متعدد الجنسيات في الشرق الأوسط. وبالتوازي مع ذلك، شغل عضوية مجلس الإدارة، ومنصب الرئيس التنفيذي في عدة شركات. قبل ذلك، عمل كمسؤول تنفيذي عن المؤسسات المالية في مجموعات تقدم خدمات مصرفية واستثمارية للشركات ومجموعات توفر خدمات مصرفية لإدارة الثروات. كما شغل الأستاذ توفيق العديد من المناصب، بما في ذلك مسؤول مجموعة الامتثال، ومسؤول علاقات العملاء لقطاع الشركات، ومسؤول العلاقات / الاستثمارات المدرجة. كذلك، عمل في أكبر خمس شركات محاسبة في مجال تمويل الشركات وقطاعات التخطيط المالي.

يتمتع الأستاذ مفتي بخبرة تزيد عن 25 عاماً في الأعمال، حيث عمل وتغلب بصورة مهنية على العديد من التحديات الأساسية وبيئات العمل المتغيرة. وهو حاصل على بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال الدولية من جامعة بريدجبورت، كونيكتيكت - الولايات المتحدة الأمريكية

الدكتور/ جهاد النقلة

عضو مجلس الادارة

الدكتور جهاد النقلة عضو مستقل في مجلس إدارة مجموعة البركة ورئيس مجلس إدارة بنك البركة باكستان وعضو غير تنفيذي في مجلس إدارة البنك الإسلامي الأردني. هذا وقد سبق أن شغل منصب رئيس مجلس إدارة بنك البركة - السودان.

كما يشغل وظيفة مستشار أول في Acreditus وهي شركة تقدم الخدمات الاستشارية في مجال المخاطر والحوكمة وكذلك التصنيفات الائتمانية والصكوك. قبل ذلك، شغل دكتور النقلة منصب المدير العام لموديز انفستورز سيرفيس في الشرق الأوسط (وكالة موديز للتصنيف الائتماني) في دبي خلال الفترة من نوفمبر2007 وحتى مارس 2020. كما شغل عضوية مجالس الإدارة في ثلاث شركات لموديز في مصر، قبرص والإمارات العربية المتحدة. وقبل موديز شغل دكتور النقلة منصب نائب مدير عام في البنك العربي الوطني في الرياض.

يتمتع دكتور النقلة بخبرة تزيد عن ثلاثين عامًا من خلال عمله في مناصب قيادية في مجالات الخدمات المصرفية التجارية ووكالات التصنيف الائتماني، بالإضافة إلى امتلاكه مهارات قوية في مجال الائتمان وإدارة المخاطر والتحليل المالي. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في التحليل العددي من جامعة لفبره في المملكة المتحدة.

حسام بن الحاج عمر

الرئيس التنفيذي للمجموعة

يمتلك السيد حسام بن الحاج عمر خبرة تزيد على 23 عاماً في مجال صناعة الخدمات المالية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وأوروبا وشمال إفريقيا. وشغل قبل ذلك منصب المدير المالي في شركة أملاك للتمويل في الإمارات العربية المتحدة. كما شغل قبل ذلك منصب المدير العام في شعاع كابيتال، الشركة الرائدة في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد بدأ حياته المهنية مع Andersen ثم مع مجموعة Societe Generale المصرفية، كما يمتلك السيد حسام خبرات قيّمة في العمل على مستوى مجالس إدارات الشركات المدرجة في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي وشمال إفريقيا بالإضافة إلى تركيا.

الدكتور/ خالد عبداللّه عتيق

عضو مجلس الادارة

يتولى الدكتور خالد عبداللّه عتيق منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في بيت الأسرة لتمويل المشاريع المتناهية الصغر في مملكة البحرين. وشغل الدكتور خالد منصب المدير التنفيذي للرقابة المصرفية لدى مصرف البحرين المركزي، حيث كان يتولى مسؤولية الترخيص والتفتيش والإشراف على المؤسسات المالية والتزام البنوك والمؤسسات المالية، سواء التي تعمل في البحرين أم تلك التي تأسست في البحرين، بالقوانين والأنظمة الصادرة من مصرف البحرين المركزي. علاوة على ذلك، يشغل الدكتور خالد حاليا منصب رئيس مجلس إدارة بنك البركة - السودان وعضو مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي – البحرين. كما عمل الدكتور عتيق في مناصب قيادية في عدد من المؤسسات المالية والمصرفية، بما في ذلك نائباً للرئيس التنفيذي في فينشر كابيتال بنك في البحرين.

ويتمتع الدكتور خالد بخبرة تتجاوز 40 سنة في الخدمات المصرفية والشؤون المالية والتدقيق والمحاسبة. وقبل التحاقه بمصرف البحرين المركزي كان أستاذاً مساعداً في جامعة البحرين وهو حاصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة - المحاسبة من جامعة هل، المملكة المتحدة.

الأستاذة/ داليا حازم خورشيد

عضو مجلس الإدارة

الأستاذة داليا حازم خورشيد هي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب في شركة بلتون المالية القابضة. عملت سابقاً كمؤسسة ورئيسة مجلس إدارة ورئيسة تنفيذية في شركة إيجل كابيتال للاستثمار المالي من العام 2017 حتى 2018، ورئيسة مجلس الإدارة والرئيسية التنفيذية ومؤسس شركة مسار للاستشارات المالية من العام 2018 حتى 2022. وكانت أول وأصغر وزيرة تنضم إلى مجلس وزراء الحكومة المصرية خلال الفترة من 2016 إلى 2017. كما أشرفت وأدارت أكثر من 10000 موظف، وعملت كموظف حكومي خلال فترة التحول الاقتصادي في مصر مع تدشين برنامج الإصلاح الاقتصادي.

تتمتع الأستاذة خورشيد بخبرة عالمية تزيد عن 25 عاماً في مختلف القدرات الإدارية ذات الصلة بقطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية وتمويل الشركات. وهي حاصلة على درجة البكالوريوس في الآداب في إدارة الأعمال والاقتصاد.

الدكتور/ زياد أحمد بهاء الدين

عضو مجلس الإدارة

الدكتور زياد أحمد بهاء الدين محامي مصري وخبير في القانون المالي والاستثمار وقوانين الشركات والحوكمة والامتثال والتشريعات الاقتصادية.

يشغل حاليًا منصب المؤسس والشريك الإداري في طيبة للاستشارات ومكتب بهاء الدين للمحاماة بالتعاون مع مكتب BonelliErede الإيطالي، ومنصب رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي لبنك الإسكندرية، وعضو غير تنفيذي في العديد من مجالس إدارات الشركات بما في ذلك البنك الأهلي المصري بالمملكة المتحدة وشركة الاسمنت العربية وأكسا مصر ومجموعة علم وإم تي أي وسامكريت للتنمية الصناعية وسراي كابيتال (مركز دبي المالي العالمي).

وقد شغل الدكتور بهاء الدين عدة مناصب عامة سابقاً منها: نائب رئيس الوزراء للتنمية الاقتصادية ووزير التعاون الدولي (2013-2014)، وعضو مجلس النواب عن جنوب أسيوط (2012)، ورئيس هيئة الرقابة المالية (2009-2011)، ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (2004-2007). كما كان الدكتور بهاء الدين عضو غير تنفيذي سابق في مجلس إدارة البنك المركزي المصري (2004-2011)، والبنك الأهلي المصري (2005-2010)، ومستشار قانوني أول سابق للبنك المركزي المصري (2011). بدأ الدكتور بهاء الدين حياته المهنية كمحامي في مكتب محاماة خاص في القاهرة وواشنطن وكان محاضر مساعد في كلية الحقوق بجامعة القاهرة (1998-2004) كما شغل منصب مستشار قانوني أول لوزير الاقتصاد من 1997 إلى 2000.

أسس الدكتور بهاء الدين مؤسسة أحمد بهاء الدين الثقافية وهو عضو في مجلس الإدارة وعضو مجلس أمناء الجامعة الأمريكية بالقاهرة ومجلس أمناء مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي.

حصل الدكتور بهاء الدين على درجة الدكتوراه في القانون المالي من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (LSE 1997) وماجستير في القانون التجاري الدولي من (King's College London 1989) وبكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة (1987)، وبكالوريوس في القانون من جامعة القاهرة (1986). تخرج من المدرسة جيسويت الثانوية بالقاهرة في عام 1982.

الأستاذ/ سعود صالح الصالح

عضو مجلس الإدارة

يشغل الأستاذ سعود حالياً عضوية مجلس الإدارة في شركة إعمار المدينة الاقتصادية. وكان قد شغل في السابق عدداً من المناصب العليا منها: رئيس مجلس أمناء منتدى الرياض الاقتصادي ورئيس مجلس إدارة شركة صائب - بي ان بي باريبا لإدارة الأصول، ونائب رئيس مجلس إدارة أمريكان إكسبريس (المملكة العربية السعودية) المحدودة. وكان الأستاذ سعود عضوا في مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار، والمؤسّسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وصندوق التعليم العالي، والمؤسّسة العامة لتحلية المياه المالحة في المملكة العربية السعودية، وشركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي، ومجموعة بوينج للتكنولوجيا الصناعية، وشركة أملاك الدولية للتطوير والتمليك العقاري، وشركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف).

يحظى الأستاذ سعود بخبرة عريقة في المجال المصرفي تزيد على 33 عاماً، عمل خلالها في البنك العربي الوطني وأعقبها مناصب عليا في البنك السعودي للاستثمار في الرياض. وتدرّج في العديد من المناصب الإدارية وصولا إلى منصب مدير عام البنك السعودي للاستثمار، ثم عيّن أميناً عاماً للمجلس الاقتصادي الأعلى في المملكة العربية السعودية برتبة وزير. الأستاذ سعود سعودي الجنسية وحاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة بورتالند ستيت، أوراجون في الولايات المتحدة الأمريكية، وماجستير في الاقتصاد من جامعة رود أيلاند الأمريكية وأكمل العديد من الدورات المتقدمة في المجال المالي والقانوني.

الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صبّاحي

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صبّاحي يشغل منصب الرئيس التنفيذي لدار صالح في المملكة العربية السعودية، ورئيس مجلس إدارة بنك البركة - تونس، ورئيس مجلس إدارة شركة البحيرة للتطوير والاستثمار في تونس وهو عضو مجلس إدارة في عدد من الشركات العالمية الأخرى.

ويتمتع الأستاذ صبّاحي بخبرة في مجال الصيرفة والأعمال الدولية تزيد عن 40 عاماً، قضى منها الثلاثة عقود الأخيرة مع مجموعة دلّة البركة في المملكة العربية السعودية، حيث كان يشغل منصب نائب الرئيس للإدارة المالية. الأستاذ صبّاحي سعودي الجنسية وحاصل على بكالوريوس في العلوم المحاسبية من جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية.

الأستاذ/ مازن خيري مناع

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة - سابقاً

تم تعيين الأستاذ مازن مناع في منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة وكعضو مجلس إدارة في المجموعة في الأول من يناير عام 2021. كما يشغل منصب رئيس مجلس إدارة بنك البركة في الجزائر وتركيا بالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة بنك الأردن الاسلامي وبنك البركة في مصر وجنوب أفريقيا. كما انضم الأستاذ مازن إلى مجلس إدارة انجاز البحرين، وهي منظمة غير ربحية تهدف إلى تهيئة الشباب السوق العمل وتحقيق المكاسب الاقتصادية. وكان قد شغل الأستاذ مازن سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لمصرف أبو ظبي الإسلامي. وقبل ذلك، كان الرئيس التنفيذي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومسؤول المجموعة الأول بدولة الإمارات العربية المتحدة في Credit Agricole Corporate and Investment Bank وعضو اللجنة التنفيذية الموسعة للبنك.

بدأ الأستاذ مازن حياته المهنية مع مجموعة سيتي المصرفية في عام 1991 وعمل لدى البنك لمدة 24 عامًا في مناصب مختلفة، حيث شغل منصب الرئيس التنفيذي للبنك في البحرين من 2010 إلى 2015، وكان مسؤولاً عن صيرفة الشركات والاستثمارات والأعمال المصرفية للأفراد، وكذلك العلاقات المؤسسية في المملكة العربية السعودية. كما شارك سابقًا في رئاسة الأعمال المصرفية للشركات والاستثمار في سيتي بنك الشرق الأوسط وتقلد مناصب عليا في الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار في منطقة الخليج، والتي تضمنت منصب العضو المنتدب لبنك سيتي الإسلامي الاستثماري.

يتمتع الأستاذ مازن بخبرة تمتد لثلاثة عقود في القطاع المصرفي والمالي والمعرفة العميقة باقتصاديات المنطقة، وهو خريج كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

يتمتع الأستاذ مازن بخبرة تمتد لثلاثة عقود في القطاع المصرفي والمالي والمعرفة العميقة باقتصاديات المنطقة، وهو خريج كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

الأستاذ/ فهد عبدالله الراجحي

عضو مجلس الإدارة

يشغل حالياً الأستاذ فهد عبدالله الراجحي منصب رئيس مجلس إدارة شركة فهد عبدالله الراجحي القابضة، ومنصب رئيس مجلس إدارة شركة عبد الله عبد العزيز الراجحي وأولاده القابضة، إضافة إلى عضويته في مجلس إدارة شركة دويتشه الخليج للتمويل وشركة ريسوت للاسمنت وهو نائب رئيس مجلس إدارة شركة أسمنت نجران. كما شغل سابقاً منصب المدير العام لمجموعة الخزينة والمؤسسات المالية في شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، حيث كان مسئول عن عمليات الاستثمار، والخزينة، والمؤسسات المالية.

تمتد خبرة الأستاذ الراجحي لأكثر من 34 عاماً في مختلف مجالات المال والأعمال والاستثمار والخزينة، وهو حاصل على بكالوريوس في علوم الإدارة الصناعية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية.

الدكتور/ محمد المنصف شيخ روحه

عضو مجلس الإدارة

الدكتور محمد المنصف شيخ روحه أستاذ في كلية إدارة الأعمال Ecole Des Hautes Etudes Commerciales الكائنة في باريس، فرنسا منذ عام 1975 ولغاية اليوم. عمل كمؤسس في بنك المغرب التجاري الدولي، وكمؤسس وعضو مجلس إدارة في بست بنك في عام 1995، وبنك الاستثمار المتوسط في عام 1983. واجتذبت البنوك التي أسسها استثمارات ونظمت مشاريع إنمائية وطنية كبيرة في تونس.

يتمتع الدكتور شيخ روحه بأكثر من 44 عاماً من الخبرة المهنية في المناصب التعليمية والمصرفية والتنفيذية، وقد درس جنباً إلى جنب مع أساتذة حاصلين على أوسمه عالية مثل البروفيسور جورج أكيرلوف الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد. وإلى جانب ذلك، فهو حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد التطبيقي في عام 1974 من جامعة كاليفورنيا في بيركلي، الولايات المتحدة. وفي عام 1981، طلب الرئيس التونسي الأسبق الحبيب بورقيبة منه تأسيس مؤسسات مالية جديدة وقيادة مشاريع تنموية في تونس.

الأستاذ/ ناصر محمد النويس

عضو مجلس الإدارة

يشغل الأستاذ ناصر محمد النويس مناصب تنفيذية في عدد من الشركات منها - المدير العام لصندوق أبو ظبي للتنمية، ورئيس مجلس إدارة شركة روتانا لإدارة الفنادق، وشركة أسواق للإدارة والخدمات، وكلاهما تقعان في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة. ومن مناصبه الأخرى كانت رئاسة مجلس إدارة المجموعة العربية للتأمين – البحرين وعضوية في مجلس إدارة دانا غاز في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 2009 إلى 2019.

يتمتع الأستاذ النويس بخبرة تزيد عن 40 عاماً في مجال الأعمال والتأمين والعقارات والتطوير. وقد أكسبه عمله المتميز كرجل أعمال العديد من الجوائز مثل جائزة الإنجاز مدى الحياة في مؤتمر الاستثمار الفندقي العربي في عام 2011 وكذلك جائزة الريادة في صناعة السياحة في العالم العربي في عام 2003. الأستاذ النويس حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والإدارة العامة من جامعة نيويورك عام 1974.

الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

يتم انتخاب أعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية (الهيئة الشرعية) من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية بناء على توصية من مجلس الإدارة. وتمتلك الهيئة الصلاحيات التالية:

- الإشراف على عمليات وأنشطة المجموعة لضمان التزامها بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.
- مراقبة ومراجعة المعاملات لضمان الالتزام التام بقرارات الهيئة.
- مراجعة ملفات وسجلات ووثائق المجموعة في اي وقت. وللهيئة الشرعية طلب أي معلومات تراها ضرورية كما تعتمد كافة المستندات المعنية المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة، ويشمل ذلك العقود، والاتفاقيات، والمواد التسويقية والترويجية او المستندات القانونية الأخرى المستخدمة في معاملات أعمال المجموعة. تعمل الهيئة الشرعية ضمن نظامها الداخلي الذي وضح سياساتها وإجراءاتها ومسؤولياتها، ويكون للهيئة الشرعية أثناء اضطلاعها بمهامها الحق الكامل في التواصل مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارة وموظفي الوحدات التابعة. بالإضافة الى استعراض وتقديم المشورة فيما يتعلق بالامتثال الشرعي في جميع المنتجات والخدمات.

الامتثال الشرعي

تولي مجموعة البركة اهتماماً بالغاً بالامتثال الشرعي سواء في معاملات المقر الرئيسي او الوحدات التابعة للمجموعة. وتقوم سياسة الامتثال على الالتزام بالقواعد والمبادئ الشرعية التي تنصّ عليها معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقرارات المجلس المركزي للرقابة الشرعية بالإضافة الى الهيئة الشرعية. وتلتزم جميع وحدات المجموعة بالامتثال للمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والفتاوى والقرارات المعممة من الهيئة الشرعية بالقدر الذي لا يتعارض مع القوانين المحلية.

اجتماعات الهيئة الشرعية

تجتمع الهيئة الشرعية ما لا يقلّ عن 6 مرات في السنة. ويتم دفع أتعاب سنوية لأعضاء الهيئة، بالإضافة الى بدل حضور الاجتماعات لعضو الهيئة عن كل اجتماع حضره مع تعويضه عن نفقات السفر حسب مقتضى الحاجة. ولا يتم دفع اي مكافأة مرتبطة بأداء المجموعة لأعضاء الهيئة الشرعية.

السير الذاتية لرئيس وأعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

الشيخ عبداللّه بن سليمان بن محمد المنيع

الرئيس

يحمل الشيخ عبداللّه بن سليمان بن محمد المنيع درجة ماجستير آداب في الفقه والاقتصاد من كلية العلوم المالية في المملكة العربية السعودية. وهو عضو في لجنة الفتوى الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية وهي لجنة تضم كبار العلماء في السعودية. كما يتمتع الشيخ بالعضوية في عدد من المجامع الفقهية الإسلامية المرموقة منها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية. كما شغل الشيخ سابقا منصب كبير القضاة في المحكمة العليا في مكة المكرمة، وهو أيضاً عضو في المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين. والشيخ عبداللّه المنيع لا زال عضواً في العديد من الهيئات الشرعية لدى المؤسسات المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج.

الشيخ الدكتور عبد اللطيف محمود آل محمود

نائب الرئيس

الشيخ الدكتور عبد اللطيف محمود آل محمود حاصل على درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي والشريعة من جامعة الزيتونة بتونس، وعلى درجة ماجستير آداب في الفقه المقارن من جامعة الأزهر الشريف ودبلوم في التربية من جامعة عين شمس بالقاهرة. ويعمل الشيخ الدكتور عبد اللطيف آل محمود كرئيس قسم الدراسات الإسلامية واللغة العربية في جامعة البحرين منذ عام 2001، وهو أستاذ في الدراسات الإسلامية بجامعة البحرين منذ عام .1985 وهو عضو في العديد من هيئات الرقابة الشرعية في بعض المؤسسات المالية الإسلامية مثل بنك البحرين الإسلامي، وشركة التكافل، والجمعية العربية المصرفية الإسلامية في البحرين ولندن.

الشيخ الدكتور العياشي الصادق فداد

عضو

الشيخ الدكتور العياشي الصادق فداد حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي بتقدير ممتاز من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ودرجة الماجستير في نفس التخصص من نفس الجامعة، والبكالوريوس في الشريعة الإسلامية - تخصص الفقه والأصول من كلية الشريعة - جامعة أم القرى - مكة المكرمة. الشيخ الدكتور العياشي الصادق فداد لديه خبرة 26 سنة في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وشغل عدد من المناصب الوظيفية في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - البنك الإسلامي للتنمية آخرها مدير شعبة خدمات الاستشارات بالإنابة. وقد كان عضواً في المجلس الشرعي التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - مملكة البحرين، وعضو المجلس الشرعي للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، وعضو اللجنة الشرعية لصندوق ثمار - شركة الخليج المتحد، وخبير بمجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة. وهو حالياً عضو لجنة اعداد المعايير الشرعية بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الشيخ الدكتور سعد بن ناصر الشثري

عضو

الشيخ الدكتور سعد بن ناصر الشثري حاصل على درجة الدكتوراه من كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. وهو حاليا عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية ومستشار بالديوان الملكي. وقد شغل عدد من المناصب المختلفة حيث بدا عمله معيدا ثم محاضرا بكلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقد رقي إلى أستاذ مساعد وبعد ذلك أستاذ مشارك بكلية الشريعة في نفس الجامعة. وله العديد من المؤلفات التي بلغت 65 مؤلفا في الفقه المقارن وأصول الفقه، بالإضافة إلى العديد من البحوث العلمية.

الأستاذ/ يوسف حسن خلاوي

عضو

الأستاذ يوسف حسن خلاوي متخصص ممارس في الشريعة وأصولها والقانون الدولي. تخرج من كلية الشريعة بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بتقدير ممتاز. حاصل على درجة الماجستير في أصول الفقه بالإضافة الى دورات مكثفة في القانون في مجال: القانون المقارن والاستثمار الدولي والتحكيم وحل النزاعات. كما تلقى تدريبه القانوني في أكثر من مكتب استشارات قانوني عالمي في فرانكفورت وجنيف ولندن. وقد شغل منصب معيد بكلية الشريعة بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض. وعمل في شركات استشارات قانونية عالمية حتى أسس مجموعة متخصصة في لندن مع فروع في عدد من دول العالم. وقد أسس عددا من المحافظ وصناديق الاستثمار الإسلامية منذ عام 2000 وكذلك عددا كبيرا من الشركات المملوكة لعدد من المستثمرين في أكثر من 70 دولة حول العالم. وهو عضو في عديد من مجالس الإدارة في عدد من الشركات حول العالم، منها المركز السعودي للتحكيم التجاري - الرياض. وهو عضو في مجلس الأمناء في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الدكتور/ التيجاني الطيب محمد

سكرتير الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية والمراقب الشرعي

يمتلك الدكتور التيجاني الطيب محمد خبرة واسعة تزيد عن 13 سنة في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي، وتحديداً في مجال قانون الصيرفة الإسلامية. انضم الى مجموعة البركة في نوفمبر 2007 وهو مستشار ومدقق شرعي معتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (CSAA) ايوفي)، وحاصل على درجة الدكتوراه في أصول الفقه من جامعة الخرطوم، بالإضافة الى درجة الماجيستير في أصول الفقه من جامعة أم درمان الإسلامية، السودان. كما شغل منصب أستاذ جامعي في كل من: كلية السلطان زين العابدين، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

حوكمة الشركات (تتمـــــة)

جدول اجتماعات الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

عقدت الهيئة الشرعية 6 اجتماعات للهيئة خلال عام 2022. وفيما يلي تفاصيل العضوية وعدد الاجتماعات التي حضرها كل عضو:

الاسم	المنصب	عدد الاجتماعات التي حضرها
فضيلة الشيخ/ عبد الله بن سليمان المنيع	رئيس الهيئة	6
فضيلة الشيخ الدكتور/ عبد للطيف آل محمود	نائب رئيس الهيئة	6
الشيخ الدكتور/ سعد بن ناصر الشثري	عضو	6
الشيخ الدكتور/ العياشي الصادق فداد	عضو	6
الأستاذ/ يوسف حسن خلاوي	عضو	6

الإدارة التنفيذية

لقد فوض مجلس الإدارة فريق الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المسؤولية الأساسية عن تنفيذ استراتيجية المجموعة وتشخيص وتقييم المخاطر الرئيسية في أعمال المجموعة وعن تصميم وادارة نظم مراقبة داخلية مناسبة. وتشمل المسؤوليات الأخرى للإدارة التنفيذية تأمين تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، والتحقق من قيام المجموعة بالعمل في جميع الأوقات وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء. وتنفيذ قرارات وتوصيات الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية وتزويد مجلس الإدارة بالتحليلات، والتقييمات والتوصيات فيما يتعلق بنشاطات المجموعة، وتزويد مصرف البحرين المركزي بجميع المعلومات المطلوبة بموجب قانون مصرف البحرين المركزي واللوائح المعنية. كما تقوم الإدارة التنفيذية بتعميم القرارات الاستراتيجية والقرارات المركزية الأخرى التي يتم اتخاذها على مستوى الشركة الأم على الوحدات التابعة للمجموعة وبذلك يتم التأكد من تنفيذ سياسات وطرق عمل واجراءات العمليات العامة الموحدة للمجموعة من قبل جميع وحداتها.

وبنهاية عام 2022، كان فريق الإدارة التنفيذية يتألف من الرئيس التنفيذي للمجموعة ورؤساء إدارات كل من: إدارة الائتمان والمخاطر، والتدقيق الداخلي، والخزانة، والمؤسسات المالية، وإدارة الاتصالات المؤسسية والعلامة المسجلة، والتخطيط الاستراتيجي والاستثمارات وعلاقات المستثمرين، والتدقيق الشرعي، والمالية، والعمليات والشؤون الإدارية، والمراقب الشرعي، ورئيس الرقمية، والامتثال، وحوكمة الشركات وشؤون مجلس الإدارة. علاوة على ذلك، تمارس الإدارة التنفيذية مسؤوليتها في الإدارة من خلال عدد من اللّجان تكون لها مسؤوليات محددة، ومن ضمن هذه اللّجان ما يلي:

لجنة الإدارة التنفيذية

قام مجلس الإدارة بتفويض فريق الإدارة التنفيذية للمجموعة بالمسؤولية الأساسية عن تنفيذ استراتيجية المجموعة وتحديد وتقييم المخاطر الرئيسة التي تتعرض لها أعمال المجموعة وتصميم ووضع الضوابط الداخلية المناسبة. وتشمل مسؤولياته الأخرى: ضمان تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، وضمان عمل المجموعة في جميع الأوقات وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتنفيذ قرارات وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية الموحدة وتزويد مجلس الإدارة بالتحليلات والتقييمات والتوصيات المتعلقة بأنشطة المجموعة وتزويد مصرف البحرين المركزي بجميع المعلومات المطلوبة بموجب قانون مصرف البحرين المركزي واللوائح ذات الصلة. وتنشر الإدارة التنفيذية على وحدات المجموعة القرارات الاستراتيجية والمركزية الأخرى المتخذة على مستوى الشركة الأم وتضمن تنفيذ السياسات على مستوى المجموعة والعمليات والإجراءات التشغيلية المشتركة.

في نهاية عام 2022، كان فريق الإدارة التنفيذية يتألف من الرئيس التنفيذي للمجموعة ورؤساء إدارة الائتمان والمخاطر والتدقيق الداخلي والخزانة والمؤسسات المالية والاتصالات المؤسسية والعلامات التجارية والتخطيط الاستراتيجي والاستثمارات وعلاقات المستثمرين والامتثال للمجموعة والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة والمالية والعمليات والموارد البشرية والشؤون الإدارية والشريعة والمسؤول الرقمي الأول. وتمارس الإدارة التنفيذية دورها الرقابي من خلال عدد من اللجان ذات المسؤوليات المحددة، ومن بينها:

لجنة الموجودات والمطلوبات

تتمثل مسؤولية لجنة الموجودات والمطلوبات في مراقبة السيولة وكفاية رأس المال للمجموعة ومراجعة استثمارات المجموعة طويلة الأجل في حقوق ملكية الشركات والدخول إلى الأسواق المختلفة، كما تقوم اللّجنة بمراجعة السيولة والتدفقات النقدية للشركة الأم والمجموعة ككل وتضع اهداف نمو الميزانية بالإضافة إلى مراقبة توزيع الأرباح على المستثمرين. يرأس اللّجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها رؤساء إدارات كل من: إدارة الائتمان والمخاطر والخزينة والمؤسسات المالية والمالية والتخطيط الاستراتيجي والاستثمارات وعلاقات المستثمرين.

لجنة الائتمان بالمقر الرئيسي

لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي هي الجهة المخوّلة بالموافقة على معاملات الائتمان وتختص بالنظر في المسائل المتعلقة بسياسات الائتمان للمجموعة والتعرضات الائتمانية للمجموعة، والائتمان السيئ ومستويات المخصصات. يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة ويتم اختيار الأعضاء المتبقيين من بين الإدارة التنفيذية التي تشمل رئيس إدارة الائتمان والمخاطر.

لجنة المخاطر والامتثال والتدقيق

تتمثل مهمة لجنة المخاطر والامتثال والتدقيق في ضمان توفير الإشراف المناسب واتخاذ الإجراءات المناسبة في مجالات المخاطر والامتثال والتدقيق بما يتماشى مع تعليمات مصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية المحلية (عند الاقتضاء) ومتطلبات مجلس الإدارة/لجان مجلس الإدارة وأفضل الممارسات.

يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتتألف من العديد من أعضاء الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة والتي تضم كل من رؤساء الائتمان وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي والامتثال والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة.

لجنة الموارد البشرية والمكافآت

يتمثل دور لجنة الموارد البشرية والمكافآت في مراجعة سياسات وادارة وتخطيط الموارد البشرية في المركز الرئيسي لمجموعة البركة. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضوية كلا من رئيس إدارة العمليات والشؤن الإدارية ورئيس الإدارة المالية.

لجنة المطلعين الداخليين بالمركز الرئيسي

تم تشكيل لجنة الّمطلعين الداخليين وًفقا للمبادئ التوجيهية الصادرة من مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين لغرض ضمان المحافظة على عدالة ونظامية وشفافية سوق الأوراق المالية وتعزيز وتطوير الممارسات فيما يتعلق بنظم ادارة المخاطر والرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية والمؤسسات المماثلة. تكون لجنة الّمطلعين الداخليين مسؤولة عن المراقبة والإشراف على الأمور التي تتعلق بالّمطلعين الداخليين لغرض تنظيم تعاملاتهم في الأوراق المالية لمجموعة البركة وتأمين أن يكون المطّلعون الداخليون في المجموعة على علم ودراية بالمتطلبات القانونية والإدارية فيما يتعلق بحصصهم في أسهم مجموعة البركة وتعاملاتهم في اوراقها المالية، وذلك بالإضافة إلى منع سوء استخدام المعلومات السرية من قبل هؤلاء المطّلعين الداخليين. يرأس اَلَلجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتضم في عضويتها أعضاء أخرون من فريق الإدارة التنفيذية.

لجان اخرى

تقوم الإدارة التنفيّذية بتشكيل لجان خاصة كلما تطلب الأمر التعامل مع امور ومبادرات محددة تقوم بها المجموعة من وقت لآخر.

السير الذاتية لأعضاء الإدارة التنفيذية

الأستاذ/ حسام بن الحاج عمر

الرئيس التنفيذي للمجموعة

يمتلك حسام بن الحاج عمر خبرة تزيد عن 23 عاماً في صناعة الخدمات المالية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأوروبا وشمال إفريقيا. وقد شغل سابقًا منصب المدير المالي في شركة أملاك للتمويل في الإمارات العربية المتحدة. كما شغل قبل ذلك منصب المدير العام في شعاع كابيتال، الشركة الرائدة في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد بدأ حياته المهنية مع Andersen ثم مع مجموعة Societe Generale المصرفية.

كما شغل مناصب في مجالس إدارات عدة بنوك ومؤسسات مالية. ويتمتّع الأستاذ حسام بخبرة قيّمة في العمل على مستوى مجالس إدارات الشركات المدرجة في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي وشمال إفريقيا بالإضافة إلى تركيا.

الأستاذ/ مازن مناع*

الرئيس التنفيذي للمجموعة - سابقاً

تم تعيين الأستاذ مازن مناع في منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة وكعضو في مجلس إدارة المجموعة في الأول من يناير عام 2021. كما يشغل الأستاذ مازن منصب رئيس مجلس إدارة بنك البركة في الجزائر وتركيا بالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة بنك الأردن الاسلامي ومصر وجنوب أفريقيا. وقد انضم الأستاذ مازن مؤخرا إلى مجلس إدارة انجاز البحرين، وهي منظمة غير ربحية تهدف إلى تهيئة الشباب إلى سوق العمل وتحقيق المكاسب الاقتصادية. وكان قد شغل سابقا منصب الرئيس التنفيذي لمصرف أبو ظبي الإسلامي. وقبل ذلك، كان الرئيس التنفيذي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومسؤول المجموعة الأول بدولة الإمارات العربية المتحدة في Credit Agricole Corporate and Investment Bank وعضو اللجنة التنفيذية الموسعة للبنك. بدأ الأستاذ مازن حياته المهنية مع سيتي بنك في عام 1991 وعمل لدى البنك لمدة 24 عامًا في مناصب مختلفة، حيث شغل منصب الرئيس التنفيذي للبنك في البحرين من 2010 إلى 2015، وكان مسؤولا عن صيرفة الشركات والاستثمارات والأعمال المصرفية للأفراد، وكذلك العلاقات الرئيسية في المملكة العربية السعودية. كما شارك سابقًا في رئاسة الأعمال المصرفية للشركات والاستثمار في سيتي بنك الشرق الأوسط وتقلد مناصب عليا في الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار في منطقة الخليج، والتي تضمنت منصب العضو المنتدب لبنك سيتي الإسلامي الاستثماري.

يتمتع الأستاذ مازن بخبرة تمتد لثلاثة عقود في القطاع المصرفي والمالي والمعرفة العميقة باقتصاديات المنطقة، وهو خريج كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

*غادر الأستاذ مازن مناع مجموعة البركة في 30 يونيو 2022.

**الأستاذ/ محمد عبدالله القاق

نائب رئيس أعلى – رئيس المصرفية التجارية

يملك الأستاذ محمد القاق خبرة مصرفية تزيد عن 30 عاما في الصيرفة التجارية. وقبل انضمامه الى مجموعة البركة في أغسطس 2014، شغل منصب مدير عام دائرة العلاقات المصرفية الدولية والقروض المصرفية المجمعة لدى البنك التجاري الكويتي في الكويت، وقبلها كان يشغل منصب نائب الرئيس الأول في المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب، البحرين، ونائب الرئيس التنفيذي ورئيس المصرفية التجارية للشركات والمؤسسات المالية لدى المؤسسة العربية المصرفية في الأردن، كما كان عضوا في مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي في البحرين في الفترة من 2009 الى 2012. بدأ الأستاذ محمد القاق عمله المصرفي في بنك الإسكان للتجارة والتمويل في مقره الرئيسي في الأردن في عام 1990، وبعدها عمل في البنك العربي في الإدارة العامة في الأردن، وفي بنك قطر الوطني في قطر. الأستاذ محمد القاق حاصل على درجة الماجستير في ادارة الأعمال من جامعة هوارد، الولايات المتحدة الأمريكية.

**غادر الأستاذ محمد القاق مجموعة البركة في 30 أغسطس 2022.

الأستاذ/ أزهار عزيز دوقار

نائب رئيس اعلى – رئيس إدارة المخاطر

الأستاذ أزهار عزيز دوقار لديه نحو 30 عاما من الخبرة المصرفية الدولية التي تشمل منطقة الشرق الأوسط وآسيا ودول مجلس التعاون الخليجي مع مهام قصيرة في المملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وتشمل خبرته المصرفية ادارة الائتمان والمخاطر التي تغطي جميع قطاعات الأعمال بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات / الصيرفة الاستثمارية، والخدمات المصرفية التجارية / المتوسطة، والتجزئة. ولسنين عديدة، شمل عمله أيضا استراتيجية الشركات ودراسات الجدوى لعمليات الاستحواذ في القطاع المالي. وقد بدا حياته المهنية مع مجموعة سيتي المصرفية في قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ثم انتقل بعد ذلك إلى بنك ابي ان امرو، حيث شغل العديد من الأدوار القيادية بما في ذلك نائب مدير المخاطر الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ورئيس إدارة محفظة الائتمان. وفي مجال الائتمان وادارة المخاطر، شغل عددا من المناصب العليا بما في ذلك رئيس ادارة المخاطر في شركة (دي أي بي كابيتل) شركة تابعة مملوكة بالكامل / ذراع مصرفي استثماري لبنك دبي الإسلامي ورئيس ادارة المخاطر في سامبا كابيتال في المملكة العربية السعودية، ورئيس ادارة المخاطر في بنك أبوظبي الوطني في مجال الأعمال المصرفية للشركات والاستثمارية. وقبل انضمامه الى مجموعة البركة، كان اخر منصب له في بنك أبو ظبي الوطني كرئيس قسم الائتمان في قطاع الخدمات المصرفية للجملة

والمصرفية العالمية. كما كان عضو مجلس إدارة في بنك دبي الإسلامي في باكستان. وخلال فترة عمله المصرفي، عمل عبر ثلاث خطوط دفاع - أي اخذ المخاطر، والرقابة على المخاطر وتعهد المخاطر. وتوهله خبرته للعمل في المصارف التقليدية والإسلامية. الأستاذ أزهار عزيز دوقار خريج جامعة بنسلفانيا وجامعة براون في الولايات المتحدة الأمريكية ويحمل شهادتي البكالوريوس والماجستير في الاقتصاد. وكانت أطروحته في الماجستير في التمويل الإسلامي.

الأستاذ/ محمد علوي العلوي

نائب رئيس اعلى – رئيس التدقيق الداخلي

يتمتع الأستاذ محمد العلوي بخبرة تزيد عن 25 سنة في مجال التدقيق الخارجي والداخلي، خاصة في مجال التدقيق على البنوك الإسلامية، ويعمل تحت الإشراف المباشر للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، وهو ايضا سكرتِّير اللجنة. كما انه يشارك كمراقب في اجتماعات لجان التدقيق للوحدات التابعة للمجموعة. وقد عمل سابقا مديرا في ادارة التدقيق الداخلي لبنك الإثمار كما عمل في كبريات شركات المحاسبة العالمية مثل شركة برايس واتر هاوس كوبرز وارنست ويونغ. الأستاذ محمد زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية (FCCA) وكذلك عضو معهد المحاسبين القانونين في إنجلترا وويلز (ICAEW).

الأستاذ/ سهيل تهامي

نائب رئيس اعلى – رئيس الخزينة

يملك الأستاذ سهيل تهامي أكثر من 24 عاماً من الخبرة في كل من الأعمال المصرفية التقليدية والإسلامية والأعمال المتنوعة الأخرى. وكان آخر منصب له كنائب – رئيس قسم الخزينة والاستثمارات في شركة سيرة للاستثمارات لأكثر من 11 عاما بعد ان قام بتأسيس وتطوير وإدارة قسم الخزينة منذ أنشائه، وأيضا إدارة علاقات المساهمين والمستثمرين. وقبل عمله في سيرة، شملت خبرته المصرفية أكثر من 7 سنوات في بنك البحرين والكويت مع خبرة في جميع وظائف الخزينة بما في ذلك مدير محفظة الدخل الثابت، وتداول العملات الأجنبية وأسعار الفائدة ومدير قسم سوق المال، وإدارة السيولة. الأستاذ سهيل هو عضو في معهد (CFA) وحائز على درجة محلل مالي معتمد. (CFA) وهو يحمل أيضا شهادة محاسب قانوني معتمد (CPA) من جامعة إيلينوي وعضوً في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين. الأستاذ سهيل حاصل على شهادة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف من الدرجة الأولى وشهادة البكالوريوس في المحاسبة بتقدير امتياز من جامعة البحرين.

الدكتور/ عادل باشا***

نائب رئيس أعلى – رئيس الشؤون القانونية

يمتلك الدكتور عادل عطية حسن خبرة تزيد عن 20 عاما في الصناعة المصرفية الإسلامية. كما انه يشغل منصب سكرتير مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي البحرين. عمل سابقا كمدير للإدارة القانونية في بنك البركة (السودان) حيث كان مسؤول عن توجيه وادارة الدائرة. وقبل ذلك عمل محاضراً ومساعد أستاذ في كلية القانون (جامعة الخرطوم) وعدد من الجامعات الأخرى في السودان لمدة تزيد عن 15 سنة. كما عمل محاضراً بدوام جزيئي في عدد من الجامعات بما في ذلك جامعة الرباط الوطني، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية جامعة السودان للبنات. على الجانب الأكاديمي، ألقى الدكتور عادل العديد من المحاضرات حول "المسؤولية الإجرامية للشركات" في كلية الحقوق، جامعة شندي في يونيو 2005 وأعد كتابا عن قانون التأمين في السودان، والذي تم نشره من قبل الجامعة المفتوحة السودان. الدكتور عادل عطية حسن يحمل شهادة الدكتوراه من جامعة الخرطوم، السودان 2004، حيث كان عنوان أطروحته "نظام تعويض حوادث السيارات في السودان".

الدكتور/ محمد مصطفى خميرة

نائب رئيس أعلى – رئيس الاستراتيجية وعلاقات المستثمرين والاستثمارات

يتمتع الدكتور محمد مصطفى خميرة بخبرة تزيد عن 24 عاما في الخدمات المصرفية الإسلامية والاستشارات الإدارية والتعليم. وقبل التحاقه بمجموعة البركة في فبراير 2017، شغل الدكتور محمد مصطفى عدة مناصب إدارية في مؤسسات خليجية وعالمية مرموقة، حيث عمل رئيسا للهيكلة والتنسيق الشرعي ورئيس الإدارة الشرعية لمصرف الإمارات الإسلامي بدبي لما يزيد عن ثمانية أعوام. وقبل ذلك، كان يشغل منصب الرئيس التنفيذي للعمليات والمؤسس الشريك لشركة تعليم وشركة بيكون للتعليم لمدة عام في دبي. كما عمل الدكتور محمد مصطفى في شركة ماكنزي وشركاؤه لمدة ثلاثة اعوام في مكتب الشركة الإقليمي في دبي. وقد بدا مسيرته المهنية في الصيرفة الإسلامية مع مصرف فيصل الإسلامي في البحرين في أواخر 1990 من القرن الماضي، حيث شغل عدة مناصب، كان أخرها منصب نائب الرئيس لصيرفة الشركات والاستثمار. وبدأ مسيرته المهنية مع شركة نتبروكر (والثام، ماساتشوستس، الوليات المتحدة) كمطور برامج مالية.

الدكتور محمد مصطفى خميرة حاصل على درجتي الدكتوراه والماجستير في الهندسة الميكانيكية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT في مدينة كامبريدج، ولاية ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أكمل شهادة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة مينيسوتا في مدينة مينابولس، الولايات المتحدة الأمريكية. وكان قد حصل على منحة دراسية لتعليمه في برنامج نقل التكنولوجيا التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

الأستاذ/عبد الملك مزهر

نائب رئيس أعلى – رئيس إدارة الامتثال بالمجموعة والحوكمة وشؤون مجلس الإدارة ومسؤول الإبلاغ عن غسيل الأموال

انضم الأستاذ عبد الملك مزهر الى مجموعة البركة في نوفمبر2019 م، ولديه خبرة تمتد لأكثر من 16 سنة في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المخاطر التشغيلية، حوكمة الشركات وشؤون أمانة سر مجلس الإدارة في قطاعي البنوك وادارة الأصول. قبل انضمامه الى المجموعة، كان يعمل لدى شركة الاستثمار كابيتال التابعة للبنك السعودي للاستثمار كرئيس لإدارة حوكمة الشركات بالإضافة الى قيامه بالمهام المتعلقة بأمانة سر مجلس الإدارة.

الأستاذ عبد الملك مزهر حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الأردنية، ولديه عدد من الشهادات المهنية في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أن لديه شهادة حوكمة الشركات الدولية، شهادة أخصائي حوكمة ومخاطر وامتثال كما حصل مؤخرا على شهادة المراقب والمدقق الشرعي.

الأستاذ/ علي أصغر مندسوروالا

نائب رئيس أول – رئيس المالية

يمتلك الأستاذ علي أصغر مندسوروالا خبرة غنية تزيد عن 28 عاما في تخصص المالية والمحاسبة، منها أكثر من 20 عاما في قطاع الخدمات المالية في الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين. انضم إلى مجموعة البركة المصرفية في عام 2008.

بصفته عضوا رئيسياً في الإدارة التنفيذية في المقر الرئيسي للمجموعة،

***انتقل الدكتور عادل باشا إلى بنك البركة الإسلامي في البحرين بتاريخ 30 نوفمبر 2022.

فإن الأستاذ علي مسؤول عن تقديم التقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في مجموعة البركة بشأن جوانب الرقابة على الميزانية والأداء. كما أنه مسؤول عن الأمور التنظيمية، بما في ذلك رفع التقارير إلى مصرف البحرين المركزي. تشمل مسؤولياته الأخرى البيانات المالية للمجموعة بالإضافة إلى الإشراف على الأداء المالي لجميع الوحدات التابعة. لعب الأستاذ علي أصغر دورا مهما في العديد من مشاريع العناية الواجبة للاستحواذ على الوحدات التابعة للمجموعة، إلى جانب العديد من خطط زيادة راس المال على مستوى المجموعة وعلى مستوى الوحدات. تضمنت مسؤولياته أيضا تنفيذ الضوابط والعمليات المناسبة في إدارة المالية.

قبل انضمامه إلى مجموعة البركة، كان الأستاذ علي أصغر محاسبا إداريا (المشتقات وصناديق التحوط) في جهاز أبو ظبي للاستثمار، الإمارات العربية المتحدة. الأستاذ علي أصغر محلل مالي معتمد - حائز على شهادة من معهد المحللين الماليين، شارلوتسفيل، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية ومحاسب قانوني - وعضو معهد المحاسبين القانونيين في الهند.

الأستاذ/ محمد عبداللطيف آل محمود

نائب رئيس أول – رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

يمتلك الأستاذ محمد عبد اللطيف آل محمود خمسة عشر سنة من الخبرة في التدقيق الشرعي الداخلي. وقد انضم الى مجموعة البركة منذ أغسطس 2007 وكان مسئول عن تأسيس وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي في المجموعة وتدقيق الوحدات التابعة لها. قبل ذلك، عمل الأستاذ محمد مساعد بحث وتدريس في جامعة البحرين وعمل أيضا محامي في شركة محلية حيثّ تم اعتماده لممارسة مهنة المحاماة أمام جميع المحاكم البحرينية لأكثر من أربع سنوات. الأستاذ محمد هو مستشار ومراجع شرعي معتمد (CSAA) وحاصل على درجة الماجستير في الفقه الإسلامي وأصوله من الجامعة الأردنية بالإضافة الى درجة البكالوريوس في الشريعة والقانون من جامعة الأزهر.

الأستاذ فؤاد جناحي

نائب رئيس أول – رئيس العمليات والموارد البشرية والشؤون الإدارية

يمتلك الأستاذ فؤاد جناحي خبرة مصرفية متنوعة وغنية تمتد لمدة 34 عاما في مجالات التدقيق الداخلي والامتثال والعمليات والرقابة المالية والمؤسسات المالية. انضم الأستاذ فؤاد جناحي إلى مجموعة البركة في أكتوبر 2004، حيث بدأ مهامه في دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة، وشملت مسئولياته التدقيق الداخلي للمجموعة والوحدات التابعة لها، كما أوكلت اليه مهام خاصة تتعلق بالامتثال كنائب للمسئول عن الإبلاغ عن غسيل الأموال في المجموعة، قبل أن ينتقل إلى دائرة الخزانة ليتولى الاشراف على كافة المهام المتعلقة بتطوير علاقات المجموعة مع المؤسسات المالية.

قبل انضمامه للمجموعة، عمل الأستاذ فؤاد في عدة بنوك عربية وعالمية في وظائف التدقيق الداخلي والرقابة المالية والعمليات. ومن بين هذه المؤسسات عمل في مصرف الأمين (وحدة مصرفية تابعة لمجموعة البركة آنذاك)، وبنك أبو ظبي الإسلامي في دائرة التدقيق الداخلي. وخلال مسيرته المهنية عمل الأستاذ فؤاد مع بنك شامل ومصرف فيصل الإسلامي والمؤسسة العربية المصرفية والمؤسسة العربية المصرفية للاستثمار والخدمات في دوائر التدقيق الداخلي والرقابة المالية والعمليات.

الأستاذ فؤاد جناحي حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال في الصيرفة والتمويل من جامعة هل، المملكة المتحدة.

الدكتور/ التيجاني الطيب محمد

سكرتير الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية والمراقب الشرعي

يمتلك الدكتور التيجاني الطيب محمد خبرة واسعة تزيد على 13 سنة في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي، وتحديدا في مجال قانون الصيرفة. الإسلامية وقد انضم إلى مجموعة البركة في نوفمبر2007.

الدكتور التيجاني مستشار ومدقق شرعي معتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (CSAA) (ايوفي)، وحاصل على درجة الدكتوراه في أصول الفقه من جامعة الخرطوم، بالإضافة الى درجة الماجيستير في أصول الفقه من جامعة أم درمان الإسلامية، السودان. كما شغل منصب أستاذ جامعي في كل من: كلية السلطان زين العابدين، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

الامتثال والسياسات والإجراءات

امتثال المجموعة

تلتزم مجموعة البركة بالامتثال للمتطلبات الرقابية الدولية التي تشهد تزايداً مستمراً. يدعم التزام المجموعة وحدات المجموعة، وتقوم كذلك بتحديث ومراجعة السياسات المتعلقة بالامتثال بشكل سنوي وصياغة إطار العمل لها. وهنالك توجه مستمر لتعزيز ثقافة الامتثال من خلال الاستثمار في الأنظمة والضوابط المتطورة وصقل مهارات الموظفين ورفع مستوى الوعي لديهم. ولا تتردد المجموعة إطلاقا في رفض الأعمال التي قد تؤدي إلى مخاطر انتهاك القوانين والقواعد والمعايير الرقابية المعمول بها.

وقام قسم إدارة الامتثال للمجموعة بصياغة استراتيجية الامتثال للمجموعة وإطار عام لإدارة الامتثال لتطبيقهما في المجموعة وجميع وحداتها التابعة وتعكس هذه الاستراتيجية والإطار العام المبادئ والممارسات الأساسية التالية المتأصلة في المجموعة وجميع وحداتها المصرفية التابعة، ما يلي:

- الامتثال بجميع القوانين والقواعد والمعايير الرقابية المعمول بها.
- التقيد بممارسة الأعمال وفقاً لجميع المعايير الرقابية والأخلاقية بشكل صارم.
- تشجيع ثقافة امتثال قوية، يكون بموجبها الامتثال مسؤولية كل فرد في المجموعة؛

تواصل مجموعة البركة ووحداتها التابعة لها تعزيز السياسات والإجراءات والأطر المتعلقة بالامتثال. ويتم الارتقاء بمهارات الموظفين من خلال توفير التدريب المستمر والهادف في جميع المجالات المتعلقة بمتطلبات الامتثال ذات الصلة بالجرائم المالية. وقد تم استحداث أنظمة ويتم تقديم أدوات الأتمتة، بحسب الاقتضاء، لتحسين معايير الامتثال في المجموعة.

وظيفة مستقلة

تشمل وظيفة امتثال المجموعة في مجموعة البركة ما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الامتثال بشكل استباقي.
- تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج وخطط الامتثال.
- مراقبة وإدارة والتخفيف من والإبلاغ عن مخاطر الامتثال.
- المراقبة والتحقيق والإبلاغ عن انتهاكات الامتثال والحوادث والمخاطر و
- تقديم المشورة للإدارة والموظفين بشأن الامتثال والأمور التنظيمية.

ترجع التبعية الوظيفية لإدارة الامتثال ومكافحة غسل الاموال إلى لجنة الامتثال والحوكمة، وتضطلع بمهام الإشراف المستقل نيابة عن مجلس الإدارة. كما يحق لها التواصل مع مجلس الإدارة متى ما رأت ذلك ضروريا.

وإضافة الى ذلك، فان للإدارة الحق والسلطة في الاتصال بمصرف البحرين المركزي عندما وحيثما يكون ذلك ضروريا. ويدعم الإدارة في كل وحدة من الوحدات التابعة للمجموعة فريق امتثال متخصص. وعلى مستوى المجموعة، تكون الإدارة مسؤولة عن تنسيق وتشخيص وادارة مخاطر الامتثال المتعلقة بالجرائم المالية في كامل المجموعة بالتنسيق مع رؤساء ادارات الامتثال المحليين في كل وحدة تابعة.

لقد وضعت مجموعة البركة لجميع وحداتها مبادى توجيهية مكتوبة للموظفين حول التنفيذ المناسب للقوانين والأنظمة والقواعد والمعايير من خلال سياسات واجراءات معتمدة بما في ذلك سياسة الامتثال الشاملة بالمجموعة. وتتطلب سياسة الامتثال من جميع المسؤولين والموظفين بالوحدات التابعة الامتثال لكافة القوانين والقواعد والأنظمة ومعايير أفضل ممارسات السوق.

تصنف مخاطر الامتثال في المجموعة كالتالي:

- الامتثال التنظيمي
- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- العقوبات الدولية؛ و
- وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) ومعايير الإبلاغ الموحد (CRS)

الامتثال الرقابي وحوكمة الشركات

تقوم المجموعة وبشكل مستمر بتطوير ومراجعة السياسات لإدارة مخاطر الامتثال في جميع الفئات المذكورة أعلاه وتعمم المجموعة هذه السياسات إلى وحداتها التابعة لها بشكل منظم، ومن ثم تقوم كل وحدة بتطبيق هذه السياسات على أن تتماشى مع المتطلبات الرقابية المحلية. ويوجد لدى المجموعة مدونة سلوك صارمة يتعين دائما على جميع الموظفين الامتثال بها. إن الغرض من مدونة السلوك هو منع اي ممارسة خاطئة وتشجيع الممارسة الأخلاقية والمعاملة المنصفة للعملاء في جميع الأوقات. وتتضمن المدونة مسؤوليات جميع اعضاء مجموعة البركة ومسؤوليها وموظفيها، والذين يتوقع منهم قراءة وفهم وتطبيق جميع هذه المعايير والمبادئ دائماً.

كذلك وضعت مجموعة البركة سياسة للإبلاغ عن المخالفات وتوفر قناة رسمية للموظفين للإبلاغ عن أي سلوك غير أخلاقي أو مهني. ويتم تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن أي مخالفات من خلال قنوات اتصال تحمي هوياتهم دون الخوف من الانتقام منهم او التعرض لهم.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يتم التعامل بكامل الحزم مع المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية على مستوى المجموعة والوحدات التابعة حيث تحترم المجموعة الامتثال بالقوانين والأنظمة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب وبتوصيات لجنة بازل ومجموعة العمل المالي (FATF) والتي يتم تضمينها بدورها في سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كل وحدة تابعة. وتعتمد المجموعة سياسات صارمة فيما يتعلق بمتطلبات (اعرف عميلك) والتي تشمل متطلبات تفصيلية للتعرف على والتحقق من هوية وبيانات العملاء. وتمنع هذه السياسات الوحدات العاملة من إنشاء أي علاقات عمل جديدة مالم يتم التعرف على والتحقق من جميع الأطراف المرتبطة بالعلاقة والتحقق بشكل واضح من طبيعة الأعمال التي يتوقع القيام بها.

وتماشيا مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وسياسة المجموعة لمكافحة غسل الأموال، يتم تعيين مسؤولين عن الإبلاغ عن غسل الأموال واعداد تقارير عنها في جميع الوحدات التابعة. ويتحمل مسؤولو الإبلاغ عن غسل الأموال المسؤولية عن ضمان الامتثال بجميع القوانين والأنظمة والسياسات ذات الصلة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والنظر في اي شكوك او مخاوف حول اي عميلا ومعاملة والإبلاغ عنه او عنها للجهة الرقابية المعنية في بلد العميل المعني.

وعلى مستوى المجموعة قامت مجموعة البركة بتعيين مسؤول إبلاغ عن غسل الأموال تشمل مسؤولياته صياغة وإصدار وتنفيذ استراتيجيات وسياسات مكافحة غسل الأموال للمجموعة على اساس مستمر. يقوم مسؤول الإبلاغ في المجموعة بتنسيق أنشطة مسؤولي الإبلاغ عن غسل الأموال في كل وحدة تابعة والإشراف على التدريب على مكافحة غسل الأموال لجميع الموظفين المعنيين ورفع تقارير الى لجنة مجلس الإدارة الامتثال والحوكمة وإلى مجلس الإدارة حول جميع الأمور المهمة المتعلقة بغسل الأموال.

العقوبات الدولية

نظرا للأعداد المتزايدة من العقوبات المفروضة من قبل الهيئات الرقابية المحلية والدولية، يعد الامتثال للعقوبات إحدى التحديات الرئيسية التي تواجهها البنوك ولا سيما تلك التي تعمل في او عبر مناطق جغرافية مختلفة. ان مخالفة العقوبات تعرض البنوك الى مخاطر رقابية ومخاطر سمعة ومخاطر تجارية بما في ذلك احتمالات الخسائر المالية. لقد باتت مخاطر العقوبات احدى أهم المخاطر التي تواجه البنوك عالمياً بدليل العدد الكبير من القضايا المسجلة والغرامات الضخمة التي فرضت.

ونًظرا لدرايتها بهذه المخاطر، وضعت مجموعة البركة استراتيجية وسياسة لإدارة مخاطر العقوبات على مستوى المجموعة وطبقتها في جميع وحداتها التابعة. حيث تعمل المجموعة على رفع مستوى الوعي لدى موظفيها بأهمية الامتثال للعقوبات وتستثمر أكثر في أنظمة الفحص الملائمة لإدارة المخاطر ذات الصلة بالعقوبات الدولية والحد منها. كذلك تطبق سياسة للمجموعة خاصة بالعقوبات على صعيد جميع وحداتها التابعة لضمان وجود معايير موحدة للامتثال بكافة الأوامر ذات الصلة بالعقوبات. حيث تضع سياسة العقوبات هذه قيودا ومحاذير مختلفة تتعلق بالعملاء الذين يخضعون والمعاملات التي تخضع للعقوبات، وأحيانا تتعدى هذه القيود المتطلبات الصارمة التي تنص عليها القوانين المعمول بها وذلك لغرض ضمان حماية سمعة المجموعة ومكانتها.

قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) ومعيار الإبلاغ الموحد (CRS)

لدى مجموعة البركة سياسة تتعلق بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA)/معيار الإبلاغ المشترك (CRS) لتطبيقها في كامل المجموعة. كما قامت الوحدات التابعة لمجموعة البركة بتنفيذ اجراءات وعمليات وأنظمة خاصة بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية في بلدانها وفقا للمتطلبات الرقابية والتنظيمية المحلية. قامت المجموعة باستثمارات كبيرة في تعزيز النظم وتدريب الموظفين من اجل ضمان وجود إطار مناسب. ولدى مجموعة البركة أيضا سياسة خاصة بمعيار الإبلاغ الموحد على مستوى المجموعة. ويتم الإبلاغ عن الأشخاص المعنيين وفقاً للمواعيد المحددة.

سياسة الإفصاح للمجموعة

تهدف استراتيجية الاتصال لمجموعة البركة الى المساعدة على تحقيق هدف المجموعة في اطلاع السوق دائما على المعلومات الجوهرية. ان تواصل المجموعة مع السوق يحقق الامتثال لتوجيهات مصرف البحرين المركزي على النحو المفصل في قسم الافصاح العام من كتاب القواعد، ومعايير الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في اللوائح المنظمة لأسواق رأس المال الصادرة من مصرف البحرين المركزي.

وتعرّف المعلومات الجوهرية بانها أي معلومات، سواء كانت مالية او غير مالية، تتعلق بأعمال وشؤون مجموعة البركة أو أي من وحداتها التابعة تؤدي، او يتوقع لها بشكل معقول أن تؤدي، إلى حدوث تغيير كبير في سعر السوق لأسهم مجموعة البركة او إلى قيام مستثمر حصيف باتخاذ قرار إما بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بأسهم مجموعة البركة أو تؤدي إلى قيام مستثمر حصيف بتغيير قرار الدخول في معاملة أو الامتناع عن الدخول في معاملة مع مجموعة البركة أو الوحدات التابعة لها. وتشمل المعلومات الجوهرية، ولكن لا تقتصر على الحقائق الجوهرية أو التغيرات الجوهرية التي تتعلق بأعمال وشؤون المجموعة ووحداتها التابعة.

ومن أجل امتثال المجموعة بشكل كامل لمتطلبات الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في كتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، تقوم المجموعة بالكشف عن جميع المعلومات المطلوبة في بياناتها المالية الفصلية المراجعة وبياناتها المالية السنوية المدققة التي يتم نشرها، وكذلك أي معلومات أخرى ذات صلة يتم طلبها من قبل مصرف البحرين المركزي من وقت لآخر.

وبوصفها شركة مدرجة في بورصة البحرين، تلتزم مجموعة البركة بجميع متطلبات نشر المعلومات الدورية لبورصة البحرين في الوقت المطلوب، وَفقاً لما هو منصوص عليه في التوجيهات واللوائح التنظيمية لكل منهما في هذا الصدد.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تقوم المجموعة بالإفصاح على نطاق واسع عن جميع المعلومات الجوهرية ونشرها لعموم الجمهور فور علمها بالظروف أو الأحداث التي تكمن وراء هذه المعلومات الجوهرية أو عند اتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للمجموعة بتنفيذ تغيير جوهري.

باعتبارها شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية، تلتزم مجموعة البركة بسياسة صارمة بتفويض أفراد معينين بإصدار البيانات الصحفية او الإعلان للجمهور عن معلومات، مالية كانت او غير مالية، عن المجموعة.

وفي حال كان مطلوبا من أي من الأشخاص المعينين أعلاه اصدار تصريحات تتعلق بالبيانات المالية او المؤشرات المالية أو الأداء المالي العام للمجموعة، فسوف يقوم هذا الشخص بالتشاور و/او تأكيد هذا التصريح مع رئيس المالية فيما يتعلق بدقة وسلامة توقيت وموثوقية المعلومات قبل إصدار اي تصريح علني عنها.

وتقوم المجموعة بإرسال بياناتها المالية والتقارير المطلوبة إلى مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين على أساس ربع سنوي وسنوي، وبعد ذلك تقوم المجموعة بنشر هذه المعلومات على موقع المجموعة على الإنترنت.

يتم نشر البيانات الصحفية على موقع مجموعة البركة على الإنترنت، وفيما لا يقل عن صحيفة محلية واحدة باللغة العربية وواحدة بالإنجليزية. ويمتنع الأشخاص المصرح لهم بإصدار بيانات عامة من قبل المجموعة عن الإدلاء بأي تصريح او إعلان في اجتماع خاص بين شخص وشخص اخر قبل نشر المعلومات المعنية على موقع المجموعة على الإنترنت او في الصحف المحلية حسب مقتضى الحال.

لدى مجموعة البركة اجراءات فعالة للتعامل مع الشكاوى الواردة من مساهميها وأصحاب المصلحة فيها. وقد تم إنشاء قنوات متعددة لتمكين الاتصال مع المستثمرين بما في ذلك عن طريق مكاتب مسجل أسهم الشركة، ومركز الاستعلام على موقع مجموعة البركة على الإنترنت وخطوط هاتف وفاكس مكرسة خصيصا لذلك. يتم تحويل وإرسال جميع الشكاوى المستلمة الى الدائرة المعنية، والى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. ووَفقا لمتطلبات الإفصاح الصادرة من مصرف البحرين المركزي، تحتفظ المجموعة بمعلومات مالية لثلاث سنوات على الأقل على موقعها على الإنترنت.

الأحكام التنظيمية

تلتزم مجموعة البركة بجميع المتطلبات الرقابية التي تحكم عمل الشركات الاستثمارية ويصدرها مصرف البحرين المركزي. وتشمل هذه، ضمن أمور أخرى، القواعد التنظيمية التي تحكم كفاية رأس المال لمجموعة البركة، وجودة الأصول وادارة المخاطر، وادارة السيولة والأموال، وحوكمة الشركات.

يحدد مصرف البحرين المركزي ويراقب متطلبات كفاية رأس المال لمجموعة البركة على مستوى المقر الرئيسي، بينما تخضع الوحدات المصرفية التابعة للمجموعة للإشراف المباشر للجهات الرقابية المحلية في دولها وهي التي تحدد لها وتراقب متطلبات كفاية رأسمالها.

ويشترط مصرف البحرين المركزي على كل شركة استثمارية يقع مقرها في البحرين تحت الفئة 1، الحفاظ على الحد الأدنى من رأس المال البالغ مليون دينار بحريني، والمحافظة على نسبة كفاية رأس المال بحد أدنى لا يقل عن 110٪.

يتوجب احتساب رأس المال التنظيمي لكل شركة استثمارية يقع مقرها في البحرين بناءً على حقوق الملكية للمساهمين، ويجب على شركة الاستثمار كذلك الحفاظ على كفاية مواردها البشرية والمالية وغيرها من الموارد وبشكل كافٍ لتشغيل أعمالها التجارية بطريقة اعتيادية.

معاملات الأطراف ذات الصلة

تسمى المعاملات التي تتم مع الأشخاص او الكيانات المرتبطة بالمجموعة «عاملات الأطراف ذات الصلة»، (ما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة وحاملي الأسهم). وتتعامل المجموعة مع جميع هذه المعاملات على أساس تجاري بحت، وعلاوة على ذلك تتطلب هذه المعاملات موافقة محددة من مجلس الإدارة. كما يمتنع عضو مجلس الإدارة عن التصويت إذا كانت له مصلحة في الموضوع الذي يتم التصويت عليه. ويبين الإيضاح رقم 25 في القوائم المالية الموحدة للمجموعة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة للعام 2022.

مدونة السلوك والأخلاقيات المهنية

تعتمد مجموعة البركة سياسة داخلية اقرها مجلس الإدارة خاصة بتوظيف أفراد الأسرة المباشرين او الأقارب الآخرين للموظفين. وتحظر السياسة التوظيف والانتقالات الداخلية، حيث ينطبق ذلك على الأقارب من الدرجة الأولى والثانية. ومع هذا، تسمح السياسة بتوظيف الأقارب من الدرجة الثالثة والرابعة في وظائف لا تنطوي على وجود تضارب فعلي او محتمل او متصور للمصالح، وفرصة للتواطؤ. ان دائرتي الموارد البشرية والتدقيق الداخلي هما المسؤولتان عن مراجعة الطلبات المحتملة للتوظيف للتحقق من إمكانية ان يكون هناك تضارب فعلي او محتمل في المصالح كما تحدد ذلك سياسات المجموعة، بالرجوع بوجه خاص الى مدونة قواعد السلوك وسياسات تضارب المصالح.

حوكمة الشركات (تتمـــــة)

لدى المجموعة سياسة خاصة بتعيين الموظفين المعتمدين ذوي العلاقة مع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية. تنصّ هذه السياسة على أن تعيين أي شخص له صلة قرابة بأحد الأشخاص المعتمدين أو بأحد أعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية يجب أن يكون بعد الإفصاح لمجلس الإدارة أو الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية حسب الأحوال. ويجب أن يمتنع عضو الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية عن المشاركة وكذلك التصويت على أي قرار يتعلق بمحاسبة أو الحكم على سلوك أو تعيين أو تحديد استحقاقات الموظفين المعتمدين إذا كانت تربطه بأحدهم صلة قرابة من الدرجة الأولى أو الثانية.

سياسة مكافحة الرشوة والفساد

تحرص المجموعة أشد الحرص على سمعتها وتلتزم بالتمسك بأعلى المعايير الأخلاقية في مزاولة أنشطتها التجارية. تحظر المجموعة اخذ الرشوة وتتوقع من جميع الموظفين والمديرين والأشخاص المرتبطين بها اعتماد معايير عالية للسلوك والتأكد من امتثال الجميع لهذه السياسة ولقانون العقوبات البحريني. والمعايير هذه هي الحد الأدنى من المتطلبات بموجب القواعد القانونية والرقابية التي تسري على المجموعة.

من المفترض أن يكون لدى جميع موظفي المجموعة إلمام تام بمضمون سياسة مكافحة الرشوة والفساد، وأن يكونوا على دراية تامة بأدوارهم ومسؤولياتهم، كما يجب عليهم أن يتصرفوا دائماً، وفق روح هذه السياسة وليس نصها فقط. ان أي عدم امتثال سيؤدي إلى تحمل مسؤولية شخصية مثل الغرامات والسجن او أية إجراءات تأديبية أخرى.

يجب على الوحدات التابعة تطوير السياسات الخاصة بها، والتي يجب ان تتضمن متطلبات سياسة مكافحة الرشوة والفساد الخاصة بالمجموعة كحد أدنى، مع إضافة متطلبات إضافية أخرى وفقا للقوانين والأنظمة واللوائح والممارسات المحلية. عندما تتضمن الأنظمة واللوائح المحلية متطلبات أعلى من المتطلبات المحددة في السياسة الخاصة بالمجموعة يجب تطبيق المعايير الأعلى. في حالة تعارض أية قوانين سارية مع هذه السياسة، يجب على الوحدة التابعة المعنية استشارة دائرة الشؤون القانونية المحلية التابعة لها ورئيس الامتثال التابعين للمجموعة لحل هذا التعارض وحسب الحاجة، إبلاغ لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجموعة البركة.

لا تتسامح سياسة مكافحة الرشوة والفساد الخاصة بالمجموعة مع أي انتهاك لأي مما يلي:

- القوانين والقواعد والأنظمة واللوائح السارية
- الممارسات والمعايير المقبولة بشكل عام فيما يتعلق بمكافحة الفساد
- الغرامات او غيرها من إجراءات تنفيذ القانون فيما يتعلق بمكافحة الفساد

تنظر المجموعة الى مكافحة الرشوة والفساد على أنها جزء لا يتجزأ من استراتيجيتها لإدارة المخاطر، وليست مجرد شرط منفصل بذاته تفرضه السلطات الرقابية.

يجب الإبلاغ عن أية انتهاكات جوهرية أو ممنهجة إلى لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة. تهدف سياسة مكافحة الرشوة والفساد الخاصة بالمجموعة إلى وضع إطار أساسي لاكتشاف ومنع وكبح اعمال الرشوة والفساد في المجموعة. اعتمد مجلس الإدارة هذه السياسة التي توضح التزام المجموعة بالمتطلبات السارية القانونية والرقابية والتنظيمية الخاصة بمكافحة الرشوة والفساد والتزامها بأعلى المعايير المهنية.

سياسة المكافآت والإفصاحات المتعلقة بها

يحدد نهج المجموعة الذي يقوم على المكافآت الإجمالية، والذي يشمل سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة المجموعة فيما يتعلق بمكافآت اعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعوامل الرئيسية التي تؤخذ في الاعتبار عند وضع هذه السياسة. من خلال إطار المكافآت الملخص أدناه، تهدف المجموعة الى الالتزام بالأنظمة المتعلقة بالممارسات السليمة للمكافآت الصادرة عن مصرف البحرين المركزي أحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني.

استراتيجية المكافآت

تقدم فلسفة الأجور الأساسية للمجموعة مستوى تنافسياً من الأجور الإجمالية لجذب والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين والأكفاء. وتقوم سياسة المجموعة فيما يتعلق بالمكون المتغير من المكافآت في المقام الأول على ثقافة الأداء التي تتناغم فيها مصالح الموظف مع مصالح المساهمين في المجموعة. وهذه العناصر تدعم تحقيق أهدافنا من خلال تحقيق التوازن بين المكافآت عن كل من نتائج الأداء على المدى القصير والأداء المستدام على المدى الطويل. لقد تم تصميم استراتيجيتنا هذه بحيث تتقاسم نجاحاتنا، وتحقيق المواءمة بين حوافز الموظفين والإطار العام للمخاطر ونتائج المخاطر.

ان جودة والالتزام طويل الأمد لجميع موظفينا امر أساسي لنجاحنا. لذلك تهدف المجموعة الى اجتذاب وتحفيز أفضل الموظفين الذين يلتزمون بالحفاظ على مسيرة مهنية مع المجموعة، والذين يقومون بأداء وظائفهم بما يحقق المصالح طويلة الأجل لمساهمينا. تتكون حزمة مكافآت المجموعة من العناصر الرئيسية التالية:

1. اجر ثابت
2. منافع
3. مكافأة أداء سنوية، و
4. خطة حوافز أداء طويلة المدى

ان وجود إطار قوي وفعال للحوكمة يضمن ان تقوم المجموعة بالعمل ضمن معايير واضحة تحددها استراتيجية وسياسة المجموعة للأجور. تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت في مجلس الإدارة بالإشراف على جميع مسائل الأجور، والامتثال العام بالمتطلبات الرقابية وبموافقة مجلس الإدارة فيما بعد.

وعلى وجه الخصوص تقوم سياسة المكافآت للمجموعة بالنظر في دور كل موظف ووضع توجيهات محددة بشأن ما إذا كان الموظف موظفاً يأخذ مخاطر كبيرة و/أو شخصاً معتمداً في دائرة تتعلق مباشرة بالأعمال أو السيطرة والمراقبة أو دائرة دعم ومساندة. الشخص المعتمد هو موظف يتطلب تعيينه في منصبه موافقة مسبقة من الجهات الرقابية بسبب أهمية دوره في المجموعة، ويعتبر الموظف متّخذ المخاطر الكبيرة إذا كان رئيسا لدائرة مهمة تتعلق مباشرة بالأعمال او إذا كان لأي شخص تحت مسئوليته تأثير كبير على هيكلية مخاطر المجموعة. لغرض ضمان المواءمة بين ما ندفع من مكافآت لموظفينا وبين استراتيجية أعمالنا، تقوم المجموعة بتقييم الأداء الفردي للموظف مقابل الأهداف المالية وغير المالية السنوية وعلى المدى الطويل المحددة باختصار في نظام ادارة الأداء لدينا. يأخذ هذا التقييم أيضا في الحسبان الالتزام بقيم المجموعة والمخاطر واجراءات الالتزام الرقابي وفوق كل شيء النزاهة. ولذلك فانه اجمالا لا يتم الحكم على الأداء فقط بناءً على ما تم تحقيقه

على المدى القصير والطويل ولكن أيضا والأهم على كيفية تحقيقه، ذلك ان لجنة الترشيحات والمكافآت تعتقد أن هذا الأمر الأخير يساهم في الاستدامة على المدى الطويل للمجموعة.

دور واهتمام لجنة الترشيحات والمكافآت

تتحمل لجنة الترشيحات والمكافآت مسئولية الإشراف على جميع سياسات المكافآت لموظفي المجموعة. إنّ اللجنة هي الهيئة المشرفة على سياسات وممارسات وخطط الأجور والمنظمة لها. وهي مسئولة عن تحديد ومراجعة واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة للموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة، كما أنها مسئولة عن تحديد المبادئ وإطار الحوكمة لجميع قرارات الأجور. وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بضمان أن تتم مكافأة جميع الموظفين بأنصاف ومسئولية. وتتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لتعكس التغيرات في ممارسات السوق وفي خطة العمل وهيكلية المخاطر للمجموعة. فيما يتعلق بسياسة المكافآت المتغيرة للمجموعة، تشمل مسئوليات لجنة الترشيحات والمكافآت، كما ينصّ نظامها، ولكن لتقتصر على ما يلي:

- الموافقة على ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت لضمان حسن سير النظام على النحو المنشود،
- الموافقة على سياسة المكافآت والمبالغ المخصصة في ما يتعلق بكل ولكل شخص معتمد ولكل متخذ مخاطر كبيرة،
- فَضلاً عن مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها، مع الأخذ في الاعتبار المكافاة الكلية بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافآت ومنافع الموظفين الأخرى.
- ضمان أن يتم تعديل المكافأة لجميع أنواع المخاطر وان يأخذ نظام المكافآت في الاعتبار الموظفين الذين يحققون نفس الأرباح على المدى القصير ولّكنهم يأخذون نيابة عن المجموعة مقادير مختلفة من المخاطر.
- ضمان ان تشكل المكافأة المتغيرة لمتخذي المخاطر الكبيرة جزءا كبيرا من مجموع مكافاتهم.
- مراجعة نتائج اختبارات الإجهاد والاختبارات الرجعية قبل الموافقة على مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافآت ومنافع الموظفين الأخرى.
- القيام بتقييم متأنّ للممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين. سوف تقوم اللّجنة بتمحيص دفعات المكافآت عن المداخيل التي لا يمكن تحقيقها او التي يكون احتمال تحقيقها لا يزال غير مؤكد في وقت الدفع.
- فيما يتعلق بالأشخاص المعتمدين العاملين في ادارات ادارة المخاطر والتدقيق الداخلي والعمليات والرقابة المالية والامتثال، ضمان ان تميل النسبة بين الجزء الثابت والجزء المتغير من المكافاة لصالح المكافاة الثابتة.
- التوصية بمنح أعضاء مجلس الإدارة المكافآت على اساس حضورهم جلسات المجلس وأدائهم وبما يتفق مع أحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني.
- ضمان أن يتم الإفصاح عن بيان شامل لكل ما حصل عليه رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كل على حدة خلال السنة المالية من مكافآت، بما في ذلك أي منافع ومزايا ونصيب في الأرباح وبدل حضور وبدل تمثيل ومصروفات وغيرها، بالإضافة إلى الإفصاح عن ما قبضوه بوصفهم موظفين أو إداريين أو نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارية أو أي اعمال أخرى، وذلك وفقاً للنماذج التي تعدها وزارة التجارة والصناعة.
- التأكد من وجود آليات التزام مناسبة لضمان ان يلتزم الموظفون بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصي او التأمين ذي الصلة بالمكافأة والمسؤولية لتقويض أثار مواءمة المخاطر المتضمنة في ترتيبات مكافأتهم.
- بلغت المكافآت الكلية المدفوعة لأعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت خلال السنة في شكل بدل حضور الجلسات 36 ألف دولار أمريكي (2021: 15 ألف دولار أمريكي). وتتوفر المزيد من التفاصيل حول عضوية لجنة الترشيحات والمكافآت في فقرة ثانية في هذ التقرير.

يكشف تقرير الحوكمة هذا عن المبلغ الإجمالي الذي تم استلامه من قبل أعضاء الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة وفقاً لمتطلبات وزارة الصناعة والتجارة. ويتعين على تقرير مجلس الإدارة الإفصاح عن إجمالي المبالغ التي حصل عليها كبار المديرين الستة (بما في ذلك الرئيس التنفيذي للمجموعة والمسؤول المالي الأعلى) الذين حصلوا على أعلى المكافآت خلال السنة المالية، بما في ذلك أي رواتب ومزايا وأسهم وحصة في الأرباح، حسب مقتضى الحال.

نطاق تطبيق سياسة المكافآت

تم اعتماد سياسة المكافآت على مستوى المجموعة ككل.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة مجلس إدارة المجموعة وفقًا لأحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001. وتخضع مكافأة مجلس الإدارة لموافقة المساهمين الحاضرين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. ولا تشمل المكافآت اعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين العناصر المتصلة بالأداء مثل منح الأسهم وخيارات الأسهم او خطط الحوافز المرتبطة بالأسهم المؤجلة الأخرى، او المكافآت او منافع المعاش التقاعدي.

المكافآت المتغيرة للموظفين

ترتبط المكافأة المتغيرة بالأداء وتتمثل أساساً في منح مكافأة سنوية عن الأداء. وكجزء من المكافأة المتغيرة لموظفينا، تكافئ هذه المكافأة السنوية الموظف على إنجاز الأهداف التشغيلية والمالية الموضوعة في كل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظف في تحقيق تلك الأهداف ومساهمته في تحقيق الأغراض الاستراتيجية للمجموعة.

لقد اعتمدت المجموعة إطارا عاما موافقا عليه من قبل مجلس الإدارة لتطوير ربط شفاف بين المكافأة المتغيرة والأداء. وقد تم تصميم الإطار على أساس تحقيق أداء مالي مرض وايضا تحقيق الأهداف غير المالية الأخرى والذي سيؤدي، بافتراض تساوي الأمور الأخرى، الى خلق سلة المكافأة المستهدفة للموظفين، قبل النظر في تخصيص المكافآت لإدارات الأعمال ولّكل موظف. وفي الإطار المعتمد لتحديد المبلغ الكلي لسلّة المكافأة المتغيرة، تهدف لجنة الترشيحات والمكافآت الى تحقيق توازن في توزيع أرباح المجموعة بين المساهمين والموظفين.

تشمل مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى المجموعة مجموعة من المقاييس قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل وتشمل مؤشرات الربحية

والملاءة والسيولة والنمو. تضمن عملية ادارة الأداء تسلسل جميع الأهداف بشكل سليم على جميع مستويات المجموعة وصولا الى وحدات الأعمال والموظفين المعنيين.

وفي تحديدها لمبلغ المكافآت المتغيرة، تبدأ المجموعة بوضع أهداف محددة ومقاييس أداء نوعية أخرى تؤدي جميعها إلى خلق سلّة المكافأة المستهدفة، ثم يتم تعديل سلّة المكافأة المجمعة لأخذ المخاطر في الاعتبار وذلك من خلال استخدام مقاييس معدلة حسب المخاطر (بما في ذلك الاعتبارات المستقبلية). وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بتقييم الممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين، وتدلل اللجنة على ان قراراتها تتفق مع تقييم الوضع المالي للمجموعة وآفاق المستقبل المتوقعة له.

وتستخدم المجموعة عملية رسمية وشفافة لتعديل سلّة المكافأة حسب جودة الأرباح. ان هدف المجموعة هو دفع المكافآت من أرباح محققة ومستدامة. وإذا كانت جودة الأرباح ليست قوية، يمكن تعديل قاعدة الربح وفقاً للسلطة التقديرية للجنة الترشيحات والمكافآت.

ان تمويل توزيع سلّة المكافآت يعتمد على تحقيق حد أدنى من الأهداف المالية. وتضمن مقاييس الأداء ان ينكمش إجمالي المكافآت المتغيرة بشكل كبير عندما يحدث تدهور في الأداء المالي للبنك أو يصبح هذا الأداء سلبيا. علاوة على ذلك، تخضع سلّة المكافآت المستهدفة كما هو محدد أعلاه لتعديلات المخاطر بما يتماشى مع تقييم المخاطر وإطار الربط.

مكافآت وظائف الرقابة

إن مستوى المكافآت الخاص بالموظفين في الوظائف الرقابية والمساندة يسمح للمجموعة بأن تجتذب وتساند الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة. وتعمل المجموعة على أن تكون النسبة بين الجزء الثابت والجزء المتغير من المكافأة الخاصة بالوظائف المذكورة لصالح المكافأة الثابتة. ويجب ان تقوم المكافآت المتغيرة لوظائف المراقبة على اهداف وظيفية محددة وليس على الأداء المالي للإدارات والأعمال التي يقومون بمراقبتها. ي

لعب نظام إدارة الأداء في المجموعة دوًرا كبيًرا في تحديد اداء وحدات المساندة والرقابة على اساس الأهداف الموضوعة لها، وهذه الأهداف تركز أكثر على الأهداف غير المالية التي تشمل المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية فضلا عن السوق والبيئة الرقابية بالإضافة الى المهام ذات القيمة المضافة التي تختصّ بها كل وحدة.

الأجور المتغيرة لوحدات الأعمال

يتم تحديد المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال في المقام الأول عن طريق اهداف الأداء الرئيسية التي يتم وضعها من خلال نظام ادارة الأداء في المجموعة. وتتضمن هذه الأهداف أهدافا مالية وغير مالية، بما في ذلك السيطرة على المخاطر والالتزام والاعتبارات الأخلاقية، فضلا عن السوق والمتطلبات الرقابية. ان اخذ تقييم المخاطر بعين الاعتبار في تقييم اداء الأفراد يضمن ان اي اثنين من الموظفين يحققان نفس الأرباح قصيرة الأجل ولكن يأخذان مستويين مختلفين من المخاطر باسم المجموعة ستتم معاملتهما بشكل مختلف من قبل نظام المكافآت.

إطار تقييم المخاطر

ان الغرض من ربط نظام المكافآت بالمخاطر هو مواءمة المكافآت المتغيرة مع هيكلية المخاطر للمجموعة. وفي سعيها لتحقيق ذلك تقوم المجموعة بالنظر في كل من المقاييس الكمية والمقاييس النوعية في عملية تقييم المخاطر. وتلعب كل من المقاييس الكمية ورجاحة الحكم على الأمور دورا في تحديد أية تعديلات مبنية على المخاطر. وتنطوي عملية تقييم المخاطر على الحاجة الى ضمان ان تقوم سياسة المكافآت كما تمّ تصميمها بخفض حوافز الموظف لأخذ مخاطر مفرطة وغير مناسبة، وان تكون هذه السياسة متوائمة مع نتائج المخاطر وتّوفر توليفة المكافآت ملائمة ومتماشية مع المخاطر.

وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت في المجموعة بالنظر فيما إذا كانت سياسة المكافآت المتغيرة تتماشى مع هيكلية المخاطر. كما تضمن تقييم الممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين، وذلك من خلال إطار وعملية التقييم المسبق واللاحق للمخاطر في المجموعة.

وتأخذ تعديلات المخاطر بعين الاعتبار جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وتكلفة راس المال. وتقوم المجموعة بعمل تقييمات للمخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجية الأعمال واداء المخاطر قبل توزيع المكافأة السنوية. كما تضمن المجموعة أن لا يحدد إجمالي المكافآت المتغيرة من قدرته على تعزيز وتقوية قاعدة راس مالها وتعتمد مدى الحاجة لتعزيز راس المال على الوضع الحالي لرأسمال المجموعة وعلى عملية التقييم الداخلي لكفاية راس المال.

تأخذ سلة المكافآت بعين الاعتبار أداء المجموعة والذي يتم تقييمه في سياق إطار ادارة المخاطر في المجموعة. وهذا يؤدي الى ان يتم ّتشكيل سلة الأجور المتغيرة وفقاً الاعتبارات المخاطر وأحداث بارزة على مستوى المجموعة. ويأخذ حجم سلة المكافآت المتغيرة وتخصيصاتها داخل المجموعة بعين الاعتبار مجموعة كاملة من المخاطر الحالية والمحتملة، بما في ذلك:

أ. تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم المخاطر المتخذة،

ب. تكلفة وكمية مخاطر السيولة التي يتم تحملها أثناء مزاولة الأعمال،

ج. الاتساق مع توقيت واحتمالية تحقيق الإيرادات المستقبلية المحتملة التي تم إدراجها في الأرباح الحالية.

تظلّ لجنة الترشيحات والمكافآت على اطلاع تام على أداء المجموعة مقابل إطار ادارة المخاطر، تقوم اللّجنة باستخدام هذه المعلومات عند النظر في المكافآت لضمان مواءمة العائد والمخاطر مع المكافآت.

تعديلات المخاطر

يوجد لدى المجموعة إطار للتقييم الإلحاق للمخاطر وهو تقييم نوعي يقوم على الاختبار الرجعي للأداء الفعلي مقابل افتراضات مخاطر سابقة. وفي السنوات التي تتكبد فيها المجموعة خسائر ملموسة في أدائها المالي، سيعمل إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

- سوف يكون هناك انكماش كبير في إجمالي المكافآت المتغيرة للمجموعة.

- على المستوى الفردي، الأداء الضعيف من قبل المجموعة يعني انه لم يتم تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية للموظفين، وبالتالي فان تقييم اداء الموظف سوف يكون اقل.
- انخفاض في قيمة الأسهم او المنح المؤجلة.
- تغييرات محتملة في فترات الاستحقاق وتأجيل إضافي يطبق على المكافآت غير المكتسبة.
- وأخيراً، إذا اعتبر التأثير النوعي والكمي لحادثة الخسارة كبيراً، قد ينظر في الغاء او استرجاع المنح المتغيرة السابقة.

ويجوز للجنة الترشيحات والمكافآت، بموافقة المجلس، ترشيد واتخاذ القرارات التقديرية التالية:

- زيادة / خفض التعديلات اللاحقة
- النظر في تأجيلات إضافية او زيادة في حجم المكافآت غير النقدية
- الاسترجاع من خلال ترتيبات الإلغاء والاسترجاع

إطار الإلغاء والاسترجاع

تسمح أحكام الإلغاء والاسترجاع في المجموعة لمجلس إدارة المجموعة بتحديد ما إذا كان مناسباً، إلغاء/تعديل العناصر غير الممنوحة بعد من خطة المكافآت المؤجلة او، في حالات معينة، استرجاع المكافآت المتغيرة التي تمّ تسليمها بالفعل. والقصد من ذلك هو تمكين المجموعة من الاستجابة بشكل مناسب في حال اتضح أن عوامل الأداء التي تم على أساسه اتخاذ قرارات منح المكافأة لم تكن في الواقع تعكس الأداء على المدى الطويل. وتتضمن جميع منح المكافآت المؤجلة أحكاما معينة تمكّن المجموعة من خفض او إلغاء المكافآت الموظفين الذين كان لسلوكهم وأدائهم الشخصي تأثير ضار على المجموعة خلال سنة الأداء المعنية.

ولا يمكن اتخاذ أي قرار باسترجاع المكافأة الممنوحة لموظف إلا من قبل مجلس إدارة المجموعة فقط.

وتسمح أحكام الإلغاء والاسترجاع في المجموعة لمجلس إدارة المجموعة بتحديد ما إذا كان مناسباً تعديل/إلغاء العناصر الممنوحة/ غير الممنوحة بعد من خطة المكافآت المؤجلة في حالات معينة، وهذه الحالات تشمل ما يلي:

- دليل معقول على سوء السلوك المتعمد أو الخطأ الكبير أو الإهمال أو عدم الكفاءة للموظف الذي تسبب في تكبد المجموعة/دائرة أو قسم الموظف خسارة كبيرة في أدائه/ أدائها المالي، او في تحريف جوهري في البيانات المالية للبنك، او في إخفاق كبير في إدارة المخاطر او فقدان السمعة او تكبد مخاطر بسبب تصرفات او إهمال او سوء سلوك او عدم كفاءة هذا الموظف خلال سنة الأداء المعنية.
- قيام الموظف عن عمد بتضليل او خداع السوق و/او المساهمين يمكن اللجوء إلى استخدام الاسترجاع اذا كان الإلغاء او التعديل على الجزء غير الممنوح غير كاف نظرا لطبيعة وحجم تلك الحادثة فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء المعنية.
- يمكن اللجوء إلى استخدام الاسترجاع إذا كان الإلغاء او التعديل على الجزء غير الممنوح غير كاف نظرا لطبيعة وحجم تلك الحادثة.

مكونات المكافآت المتغيرة

تشمل المكافآت المتغيرة العناصر الرئيسية التالية:

نقد معجل	جزء من الأجور المتغيرة يمنح ويدفع نقداً في ختام عملية تقييم الأداء لكل سنة
نقد مؤجل	جزء من الأجور المتغيرة يمنح ويدفع نقدًا على أساس النسبة والتناسب على مدى فترة 3 سنوات
منحة أسهم معجلة	جزء من الأجور المتغيرة يتم منحه ويصدر في شكل أسهم في ختام عملية تقييم الأداء لكل سنة
أسهم مؤجلة	جزء من الأجور المتغيرة يتم منحه ويدفع في شكل أسهم على أساس النسبة والتناسب على مدى فترة 3 سنوات

تخضع جميع المكافآت المؤجلة لأحكام الإلغاء، ويتّم الإفراج عن كل منح الأسهم لصالح الموظف بعد فترة حجز لمدة ستة أشهر من تاريخ الاكتساب. يرتبط عدد الأسهم الممنوحة بسعر سهم المجموعة وفقاً لقواعد نظام حوافز الأسهم في المجموعة. ويتم الإفراج عن أيّة أرباح مستحقة على هذه الأسهم للموظف عند الإفراج عن الأسهم (أي بعد فترة الحجز).

الأجور المؤجلة

يخضع جميع الموظفين الذين يتقاضون إجمالي أجور بأكثر من 100 ألف دينار بحريني أو ما يقابل ذلك بالدولار الأمريكي لتأجيل المكافآت المتغيرة على النحو التالي:

عنصر الأجر المتغير	التأجيل	فترة التأجيل	الحجز	الإلغاء	الاسترجاع
نقد معجل	40٪	حالاً	-	-	نعم
أسهم معجلة	-	حالاً	6 أشهر	نعم	نعم
نقد مؤجل	0٪	على مدى 3 سنوات	-	نعم	نعم
منح أسهم مؤجلة	60٪	بعد 3 سنوات	6 أشهر	نعم	نعم

يجوز للجنة الترشيحات والمكافآت - استناداً إلى تقييمها لدور الموظف والمخاطر التي اتخذها - زيادة تغطية الموظف التي تخضع لترتيبات التأجيل.

تفاصيل الأجور المدفوعة

أ) 1. مجلس الإدارة

	ألف دولار أمريكي	
	2022*	2021
بدل حضور	483	447
المكافأة*	1,500	1,500
أخرى	23	22

'الأخرى' تشمل تسديد تكاليف تذاكر السفر وبدل النفقات اليومية لحضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس.

*تخضع لموافقة الجمعية العمومية للمجموعة في مارس 2023.

(أ) 2. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المكافآت الثابتة					المكافآت المتغيرة					مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي	بدل المصروفات*****
	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس *	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	رواتب**	أخرى***	المجموع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	Bonus	خطط تحفيزية	أخرى****	المجموع		(لا يشمل بدل المصروفات)	
1. الشيخ عبداللّه صالح كامل	58,881.84	12,441	-	-	71,322.84	-	-	-	-	-	-	71,322.84	1,336
2. الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	44,879.52	11,310	-	-	56,189.52	-	-	-	-	-	-	56,189.52	722
3. الأستاذ مازن مناع	19,297.15	6,786	**	-	26,083.15	-	-	-	-	-	-	26,083.15	-
4. الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صبّاحي	42,934.75	13,572	-	-	56,506.75	-	-	-	-	-	-	56,506.75	988
5. الأستاذ سعود صالح الصالح	44,879.52	15,834	-	-	60,713.52	-	-	-	-	-	-	60,713.52	-
6. الأستاذ فهد عبداللّه الراجحي	40,601.03	14,703	-	-	55,304.03	-	-	-	-	-	-	55,304.03	-
7. الدكتور جهاد النقلة	49,546.96	21,489	-	-	71,035.96	-	-	-	-	-	-	71,035.96	1,904
8. الأستاذة داليا حازم خورشيد	41,767.89	12,441	-	-	54,208.89	-	-	-	-	-	-	54,208.89	-
9. الدكتور خالد عبداللّه عتيق	55,770.21	21,489	-	-	77,259.21	-	-	-	-	-	-	77,259.21	1,299
10. الأستاذ ناصر محمد النويس	37,878.36	11,310	-	-	49,188.36	-	-	-	-	-	-	49,188.36	2,232
11. الدكتور محمد المنصف شيخ روحه	37,100.45	11,310	-	-	48,410.45	-	-	-	-	-	-	48,410.45	-
12. الدكتور زياد أحمد بهاءالدين	37,878.36	12,441	-	-	50,319.36	-	-	-	-	-	-	50,319.36	-
13. الأستاذ توفيق شاكر مفتي	40,212.08	12,441	-	-	52,653.08	-	-	-	-	-	-	52,653.08	438
14. الأستاذ حسام بن الحاج عمر	13,871.88	4,524	**		18,395.88							18,395.88	-
المجموع	**565,500.00**	**182,091**	**-**	**-**	**747,591.00**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**747,591.00**	**8,919**

ملاحظة:
جميع المبالغ مذكورة بالدينار البحريني.

مكافأة رئيس وأعضاء المجلس:
* تشمل المكافأة الثابتة والمكافأة المحسوبة بنظام النقاط. يجب الحصول على موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية على المبالغ المذكورة أعلاه.

الرواتب:
** راتب الأستاذ مازن مناع مشمول ضمن تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية.
** راتب الأستاذ حسام بن الحاج عمر مشمول ضمن تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية

المكافآت الأخرى:
*** وتشمل المزايا العينية – مبلغ معين – مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وجدوا).
**** وتشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح - الأسهم الممنوحة (يتم ادخال القيمة) (إن وجدوا).

بدل المصروفات:
***** تشمل المياومات وتكاليف التذاكر والفندق.

(ب) الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	مجموع المكافآت المدفوعة (Bonus)	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام 2022	المجموع الكلي (د.ب)
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي* والمسؤول المالي الأعلى**	1,250,445.556	552,250.000	0	1,802,695.556

ملاحظة: جميع المبالغ مذكورة بالدينار البحريني

* أعلى سلطة في الجهاز التنفيذي بالشركة، ممكن أن تختلف التسمية: (الرئيس التنفيذي (CEO)، الرئيس (President)، المدير العام (GM) ، العضو المنتدب (Managing Director) ...الخ).

** أعلى مسؤول مالي بالشركة، (CFO، المدير المالي، ...الخ).

إدارة المخاطر

إن المجموعة ملتزمة بالامتثال بالمبادئ والسياسات المعتمدة عالمّيا فيما يتعلق بإدارة المخاطر. وبشكل خاص، تّتبع المجموعة بشكل كامل المبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي وضعها مجلس الخدمات المالية الإسلامية كما تقّدر الحاجة الى وضع نظام شامل لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها.

وتشكل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار في المجموعة. ويقوم مجلس الإدارة، بناء على توصيات لجنة مجلس الإدارة للمخاطر، بتعريف ووضع المستويات العامة لاستراتيجية المخاطر ومستوى تقّبل وتنويع المخاطر واستراتيجيات توزيع الأصول، ويشمل ذلك السياسات المتعّلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة وغيرها. هذا إلى جانب المعاملات مع الأطراف ذات الصلة وطريقة الموافقة عليها وإعداد تقارير عنها. وتقوم لجنة إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق والمتابعة ولجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان بالمركز الرئيسي واللجان التنفيذية الأخرى بتقديم التوجيه والمساعدة في إدارة مخاطر ميزانية المجموعة بشكل عام. كما تقوم المجموعة بإدارة كافة التعرّضات عن طريق وضع حدود موافق عليها من قبل مجلس الادارة أو من يفوضهم من لجان الإدارة التنفيذية. كما يتم بشكل دوري ومستمر مراجعة سياسات المخاطر وإجراءات الحماية من هذه المخاطر.

لضمان فعالية إطار عمل إدارة المخاطر للمجموعة، يجب أن يكون مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية قادرين على الاعتماد على خطوط عمل كافيه - بما في ذلك الوظائف الرقابية - داخل المجموعة. بناء عليه وكجزء من الهيكل العام للحوكمة وإدارة المخاطر، تعتمد المجموعة نموذج "الخطوط الثلاثة للدفاع" "Three Lines of Defense-LOD)" لشرح العلاقة بين هذه الوظائف وكدليل لكيفية تقسيم المسؤوليات

1. **خط الدفاع الأول (أصحاب المخاطر)**: الوظائف التي تمتلك المخاطر وتديرها. يندرج تحت هذا الخط الإدارة التشغيلية المسؤولة عن تملك المخاطر ويتم مساءلتها عن المخطر والتحكم فيها وتفاديها. تشمل هذه بشكل أساسي الوظائف أو الإدارات العاملة في المكتب الأمامي (Front Office) التي تتعامل مع العملاء والتي مسؤولة عن أنشطة مثل التمويل
2. **خط الدفاع الثاني (مراقبة المخاطر)**: المهام التي تشرف أو تتخصص في إدارة المخاطر والامتثال. يندرج تحت هذا الأنشطة التي تغطيها عدة مكونات للحوكمة الداخلية (الامتثال، المخاطر، المالية، الشؤون القانونية، العمليات، الضوابط الداخلية، الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات وغيرها من الإدارات المماثلة). علاوة على ذلك، فإنه يراقب ويسهل تنفيذ ممارسات إدارة المخاطر الفعالة من قبل الإدارة التشغيلية ويساعد أصحاب المخاطر في الإبلاغ عن المعلومات المناسبة المتعلقة بالمخاطر داخل المجموعة. يتضمن أيضا وظيفة تنسيق وتنفيذ الشريعة على ان جميع المنتجات والمعاملات والأنشطة التي تقوم بها المجموعة تتماشى مع المبادئ الإسلامية.
3. **خط الدفاع الثالث (ضمان المخاطر)**: الوظائف التي تقدم تأكيدات مستقلة (كالتدقيق الداخلي). يشكل التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث. توفر وظيفة التدقيق الداخلي المستقلة، من خلال نهج قائم على تقييم المخاطر لعملها، تأكيد المجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذيّة من مدى فعالية البنك في تقييم وإدارة مخاطر ويتضمن ضمانات بشأن فعالية خطي الدفاع الأول والثاني. وهي تشمل جميع عناصر إطار عمل إدارة المخاطر بالبنك (من تحديد المخاطر، وتقييم المخاطر والاستجابة لها، إلى الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر) وجميع فئات الأهداف التنظيمية: الاستراتيجية والأخلاقية والتشغيلية وإعداد التقارير والامتثال. بالإضافة إلى ذلك، يعد قسم التدقيق الداخلي الشرعي المستقل ايًضا ركيزة مهمة لخط الدفاع الثالث اجمالا، يضمن هذا النهج أن المجموعة قادرة على تنمية أعمالها دون تحمل مخاطر لا داعي لها يمكن أن تؤثر على كفاية راس المال وعوائد المساهمين وفي النهاية علامتها التجارية وسمعتها.

دور ومسؤوليات إدارة مخاطر المجموعة

تشمل أدوار ومسؤوليات إدارة المخاطر بالمجموعة ما يلي:

- تطوير وتنفيذ إطار عمل مخاطر المجموعة والسياسات والإجراءات المتوافقة مع التوجيهات التنظيمي.
- التأكد (بما يتماشى مع الهيكل اللامركزي / نموذج الحوكمة في المجموعة) من ان وظيفة إدارة المخاطر مجهزة بشكل كإٍف بالأنظمة والعمليات والمنهجيات والخبرة لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها وإعداد التقارير عنها ومراقبتها بشكل مناسب وفعال على مستوى المركز الرئيسي هذا مع الاخذ بالاعتبار ان المسؤوليات الأساسية تقع على عاتق الوحدات التابعة ومجالسها المستقل الفردي في حد ذاتها.
- تطوير بيان قابلية المخاطر للمجموعة (Risk Appetite Statement) وكذلك إرشادات إدارة المخاطر لوحدات المجموعة / الشركات التابعة.
- مراجعة حدود المخاطر الموحدة ومراقبتها والإبلاغ عنها بانتظام كما هو محدد في سياسة تقبل المخاطر للمجموعة (Group Risk Appetite Policy) وكذلك ضمان الالتزام به.
- الإشراف على إطار عمل إدارة مخاطر لوحدات التابعة للمجموعة ومراعاة المتطلبات القانونية والحوكمة التي تنطبق على الوحدات التابعة بشكل فردي وكذلك بما يتماشى مع الهيكل اللامركزي / نموذج الحوكمة للمجموعة. مراقبة التعرضات على مستوى المجموعة / الموحدة من حيث تركيزات المخاطر والاختلالات ونقاط الضعف والتوصية بإجراءات علاجية عند الحاجة.
- مراجعة وتحليل المحفظة الائتمانية للمجموعة لاكتشاف المخاطر والتركيزات وتنبيه وتقديم المشورة للإدارة التنفيذية لمجموعة و / أو لجنة مخاطر مجلس الإدارة وفقا لذلك.
- تقديم المشورة للوحدات (بالتعاون مع قسم المالية المجموعة) على استخدام محددات مخاطر الائتمان (مثل احتمالية التعثر (PD)، والخسارة عند التعثر (LGD) وحجم التعرض بناء على الاوزان الائتمانية (EAD/CCF) لتسعير الائتمان وتحديد حجم المخصصات، ومراقبة المحفظة عند الضرورة.
- قدر الإمكان وضمن إطار الحوكمة الحالي للمجموعة، تعزيز ثقافة المخاطر القوية (بما في ذلك التدريب على تحديد وقياس المخاطر وتطويرها الكوادر البشرية) داخل المجموعة على الرغم من أن ثقافة المخاطر مدفوعة بشكل أساسي على مستوى الوحدات.

تخضع كل الوحدات التابعة للمجموعة لمجالس الإدارة الخاصة بها. تتبع جميع وحدات المجموعة سياسات وإجراءات ائتمانية ومخاطر موثقة ومكتوبه تعكس السياسات على مستوى المجموعة، وعلى هذا النحو، تضمن وجود إدارة سليمة للمخاطر.

وقد واصلت المجموعة بذل جهود حثيثة للحفاظ على الزخم فيما يتعلق بتحقيق المستوى الأمثل لسياسات وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر، وذلك بغرض تحقيق خمسة أهداف رئيسية تتمثل في التالي:

- التطوير المستمر لممارسات إدارة الائتمان والمخاطر والجهود المكثفة للتحصيل واسترداد وتسوية الديون المستحقة لضمان مرونة الأصول
- ضمان أعلى قدر من الجودة في مواجهة التحديات المتزايدة في بعض أسواق المجموعة.
- التأكد من أن سياسات التعامل مع الأصول الغير منتظمة والمخصصات في الوحدات تتماشى مع سياسات المجموعة والمتطلبات التنظيمية والرقابية المحلية.

حوكمة الشركات (تتمـــــة)

- التأكد من أن كل الوحدات تسعى جاهدة لتحقيق أعلى درجات التعاون بين أذرعها التجارية وإدارات إدارة المخاطر، فيما يُعد تعيين وتدريب موظفي إدارة الائتمان والمخاطر أولوية مستمرة في كل وحدة.
- التأكد من أن كل وحدة تابعة لديها دليل معتمد لإدارة الائتمان والمخاطر يغطي جميع المخاطر ذات الصلة ومتوافق مع سياسات وإجراءات المجموعة.
- التأكد من أن جميع الشركات التابعة تقدم تقارير إدارة المخاطر الشهرية والفصلية في الوقت المناسب إلى «المقر الرئيسي»، وبشكل يلبي المتطلبات الرقابية بالكامل. ويتم تحسين محتويات تلك التقارير بشكل مستمر بهدف تزويد المقر الرئيسي ببيانات شاملة.

تم وضع إطار قياسي لإدارة المخاطر في كل وحدات المجموعة، بحيث ينعكس في الأدلة التشغيلية التي تلتزم بشكل وثيق بسياسة المجموعة فيما يتعلق بجميع فئات المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة عند القيام بأعمالها، وتشمل: الائتمان والسيولة والسوق (بما في ذلك سعر الأسهم ومعدل الربح ومخاطر الصرف الأجنبي) والتشغيل (بما في ذلك مخاطر الاحتيال والمعلومات ومخاطر الأمن السيبراني) ومخاطر الامتثال لمبادئ لشريعة. وتتم مناقشة كل من هذه المخاطر الرئيسية أدناه:

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة التي تنجم عن إخفاق طرف ما في عقد مالي في الوفاء بأحد التزاماته باتجاه الطرف الآخر وهو ما يتسبب في تحمل لخسارة مالية. إن ذلك ينطبق على المجموعة في ادارة التعرض لمخاطر التمويل التي تنتج عن استحقاق الأقساط والإيجار في صيغ تمويل مثل المرابحة والإجارة وعمليات تمويل راس المال العامل في صيغ السلم او استصناع او المضاربة او المشاركة.

ولدى كل وحدة تابعة للمجموعة إطار عام لإدارة مخاطر الائتمان يشمل تشخيص وقياس ومتابعة وإعداد تقارير عن الرقابة على مخاطر الائتمان. حيث تقوم كل وحدة تابعة للمجموعة بالتحكم في مخاطر الائتمان بدءاً من عملية الموافقة الأولية ومنح الائتمان، ثم المتابعة اللاحقة للجدارة الائتمانية للعميل والإدارة النشطة للمتعرضات في المحفظة الائتمانية. وتوكل صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية من قبل مجلس ادارة الوحدة التابعة الى لجان يعهد لها بمهام تحليل وتقييم الائتمان وفقاً لسياسات ائتمانية وإجراءات عمليات محدّدة عمل بها في تلك الوحدة التابعة.

وتتحقق اجراءات الحماية والتخفيف من مخاطر الائتمان بشكل أساسي من خلال:
بذل العناية الواجبة في تحري الوضع المالي والائتماني للعميل، بما في ذلك النية القدرة على السداد،
الهيكلة الملائمة للتسهيلات الائتمانية وتسعيرها، والحصول على أشكال مختلفة من الضمانات حيثما يعتبر ذلك ضرورياً.

خلال العام 2017، قامت المجموعة ووحداتها بالاستعدادات اللازمة واكتسبت نظام تصنيف ايتماني وأنظمة أخرى بينما تم تحديث سياسات وإجراءات الائتمان بعد إدخال المعيار المحاسبي30 FAS من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في 2018.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر ان تكون المجموعة عاجزة عن توفير التمويل اللازم لزيادة الأصول او سداد الالتزامات القصيرة العاجلة في استحقاقاتها وذلك في الظروف العادية او تحت الظروف الضاغطة. ان لدى مجموعة البركة وّكل وحدة تابعة إطارا عاما لإدارة السيولة يأخذ في الحسبان متطلبات السيولة فيما يتعلق بحساباتها الجارية وحسابات التوفير والودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة، بحيث تحتفظ الوحدة بأصول سائلة بمستويات احترازية مناسبة لتامين القدرة على توفير النقد بالسرعة اللازمة للوفاء بجميع التزاماتها .ان إدارة السيولة تقتضي أيضا مراعاة تأثير التّدفق النقدي الخارج المحتمل الذي ينتج عن التزاما تغير قابلة لإلغاء لتمويل أصول جديدة وأيضا تأثير خطرا حتما لحدوث سحوبات كبيرة من قبل واحد او اكثر من كبار العملاء، وذلك بتأمين عدم الاعتماد على عميل واحد او مجموعة صغيرة من العملاء. وعلاوة على السياسات الداخلية ادارة السيولة الخاصة بها، يكون أيضا مطلوباً من كل وحدة تابعة الاحتفاظ بودائع نقدية لدى البنوك المركزية في دولها بما يعاد لنسبة مئوية من الودائع لديها حسبما يحدده كل بنك مركزي. وتقوم مجموعة البركة أيضا بالاحتفاظ بأموال سائلة كبيرة تكون مخصصة ومتوفرة لوحداتها التابعة في الحالات بعيدة الاحتمال التي قد تحتاج فيها الوحدات للمساعدة. ويتوافق اعداد تقارير ادارة السيولة مع كافة متطلبات الأنظمة المحلية.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم العامة وقيمة الأسهم المعنية ذاتها. إن لدى كل وحدة تابعة للمجموعة استراتيجيات وطرق مناسبة ادارة المخاطر وإعداد التقارير عنها فيما يتعلق بخصائص مخاطر الاستثمار في تمويل المشاركات ويشمل ذلك المضاربة والمشاركة واستثمارات اخرى. وفقا لسياسات المجموعة، تقوم كل وحدة بالتحقق من ان تكون طرق التقييم لديها مناسبة ومتسقة كما تقوم بتقييم التأثير المحتمل لهذه الطرق على عملية حساب الأرباح والتوزيعات المتفق عليها بصورة مشتركة بين تلك الوحدة وشركائها. علاوة على ذلك، توجد لدى كل وحدة تابعة استراتيجيات مناسبة ومحددة للتخارج وطرق ادارة المخاطر واعداد التقارير فيما يتعلق بنشاطاتها الاستثمارية في هذه المشاركات.

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد

مخاطر معدل الربح او مخاطر معدل العائد هي مخاطر تعرض المجموعة لخسارة مالية نتيجة عدم تناسب او تناسق معدل الربح على أصول المجموعة من جهة مع معدل العائد على حسابات الاستثمار المطلقة من جهة اخرى. ورغم ان المجموعة غير ملزمة بدفع أي عوائد محددة مسبقا لأصحاب حسابات الاستثمار، فإنها مع ذلك تقوم باستخدام طرق مناسبة لمعادلة تقاسم الدخل لضمان توزيع الأرباح بشكل عادل على أصحاب حسابات الاستثمار.

مخاطر الصرف للعملة الأجنبية

تنشأ مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية نتيجة لحركة سعر الصرف على مدى فترة من الزمن، مما يؤدي إلى اثأر سلبية على إيرادات المجموعة او على حقوق المساهمين. ان المجموعة مّعرضة لمخاطر تقلب أسعار صرف العملة من حيث ان قيمة الأدوات المالية او قيمة صافي الاستثمار

في الوحدات الأجنبية التابعة لها قد تتذبذب او تهبط بسبب تغيرات في أسعار صرف العملة. ان تفاصيل صافي التعرضات المهمة لمخاطر صرف العملة الأجنبية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2022 مذكورة في الإيضاح رقم 28 من القوائم المالية.

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المالية او الأضرار التي تنشأ عن عدم كفاية او فشل طرق العمل الداخلية او الموظفين او أنظمة المجموعة او من عوامل اخرى خارجية.

تتم إدارة مخاطر التشغيل عن طريق إجراءات عمل وأقليات متابعة داخلية، بينما تتم إدارة المخاطر القانونية عن طريق التشاور الّفعال مع مستشارين قانونيين من داخل المجموعة ومن خارجها. وتتم إدارة الأنواع الأخرى من مخاطر التشغيل عن طريق تامين توفر موظفين مدربين ومؤهلين وبنية تحتية مناسبة وعمليات وأدوات تحكم وأنظمة فعالة لتأمين تشخيص وتقييم وإدارة جميع المخاطر الجوهرية.

وتتعرض المجموعة أيضا إلى مخاطر تتعلق بمسؤولياتها المتعلقة بالثقة والأمانة تجاه مودعي الأموال. وتنشا مخاطر الثقة والأمانة من الإخفاق في الأداء وَفقا للمعايير الصريحة والضمنية التي تنطبق على مسؤوليات الأمانة في البنوك الإسلامية، مما يؤدي إلى خسائر في الاستثمارات او الى الإخفاق في حماية مصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية. وتوجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة آليات مناسبة لحماية مصالح جميع المودعين. وفي حالت خلط أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية مع الأموال الذاتية لوحدة من الوحدات التابعة للمجموعة، تقوم وحدة المجموعة المعنية بالتحقق من وضع وتطبيق وإعداد تقارير عن أسس تخصيص واقتسام الأصول والإيرادات والتكاليف والأرباح بطريقة تتوافق مع مسؤوليات الأمانة للمجموعة.

كما هو مذكور اعلاه، تقتضي سياسة المجموعة بأن يتم القيام بمهام عملات القيود والتسجيل في الدفاتر ومراقبة المعاملات من قبل موظف مستقل عن وغير الموظف الذي بدأ المعاملة. وتقع على الوحدات التابعة للمجموعة مسؤوليه أساسية في تحديد وإدارة مخاطر التشغيل الخاصة بها. كما تسترشد كل وحدة تابعة في عملها بسياسات وإجراءات وضوابط مناسبة لكل مهمة من مهامها. وتقتضي سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية الفصل بين المهام وتفويض الصلاحيات واعداد تقارير عن التجاوزات والاستثناءات وإدارة التعرضات واعداد تقارير عنها ومطابقة الحسابات، على ان يكون ذلك جميعه مبّنيا على تقارير ادارية آنية وموثوق في دقتها.

تقوم وحدات رقابة داخلية منفصلة ومستقلة بالمراقبة المستمرة على إجراءات الأعمال اليومية والتأكد من الامتثال للإجراءات الرقابية الأساسية.

مخاطر أمن المعلومات (الأمن السيبراني)

واصلت مجموعة البركة تطوير وتحديث إدارة مخاطر أمن المعلومات (الأمن السيبراني) بشكل مستمر في عام 2022، إذ قامت بتحليل وقياس حجم المخاطر وتشخيص اجراءات التحكم والضبط وتنفيذ الحلول. لدى المجموعة اجراءات وسياسات كاملة لمنظومة أمن المعلومات التي تعتبر في مصاف المنظومات العالمية للأسواق المتقدمة. تعقد لجنة إدارة مخاطر تقنية المعلومات وأمن المعلومات (IT & Information) بالمركز الرئيسي اجتماعاٍت بصفة دورية وقد تم إصدار منظومة عمل جديدة لإجراءات إدارة مخاطر امن المعلومات وتم تعميمها على كافة الوحدات للاسترشاد بها.

مخاطر عدم الامتثال

يتم تعريف مخاطر عدم الامتثال على أنها مخاطر التعرض لجزاءات او عقوبات قانونية او رقابية او لخسارة مادية او مالية او فقدان سمعة قد يتعرض لها البنك نتيجة لعدم التزامه بالقوانين او التنظيمات او القواعد او متطلبات الإبلاغ او مدونات السلوك او المعايير. وقد تغير المشهد كثيرا فيما يتعلق بالامتثال في السنوات الأخيرة، ولذلك فان مجموعة البركة ووحداتها التابعة تبذل جهودا حثيثة ومتواصلة لتعزيز أطر إدارة مخاطر الامتثال. ويرجى مراجعة الجزء الخاص بوظيفة الامتثال في المجموعة في هذا التقرير للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن.

مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية

تنشأ مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية عن الإخفاق في الامتثال لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهي بالتالي مماثلة في ذلك لمخاطر السمعة. وتشمل هذه المخاطر أيضاً مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية التي قد تتعرض لها المجموعة أو الوحدات التابعة نتيجة الإخفاق في الامتثال بمتطلبات القوانين والأنظمة. وكما تّم ذكره اعلاه، توجد لدى المجموعة سياسة امتثال تّنص على تقييم مخاطر الامتثال، وتنفيذ ضوابط مناسبة والتأكد من فاعليتها وتصحيح الأخطاء والقضاء على الاستثناءات. كما توجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة أنظمة وأدوات تّحكم، بما في ذلك هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بكل وحدة، لضمان الامتثال لجميع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. وبموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تّم الحصول على مصادقة الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية على أن المجموعة ممتثلة لمعايير ومبادئ الشريعة الإسلامية.

إدارة رأس المال / ملاءة رأس المال

ويشترط مصرف البحرين المركزي على كل شركة استثمارية يقع مقرها في البحرين تحت الفئة 1، الحفاظ على الحد الأدنى من رأس المال البالغ مليون دينار بحريني، والمحافظة على نسبة كفاية رأس المال بحد أدنى لا يقل عن 110٪.

يتوجب احتساب رأس المال التنظيمي لكل شركة استثمارية يقع مقرها في البحرين بناءً على حقوق الملكية للمساهمين، ويجب على شركة الاستثمار كذلك الحفاظ على كفاية مواردها البشرية والمالية وغيرها من الموارد وبشكل كافٍ لتشغيل أعمالها التجارية بطريقة اعتيادية.
بالضرائب المؤجلة. إن الوضع الحالي لرأس المال كافٍ لتلبية المتطلبات التنظيمية الجديدة لرأس المال.

حوكمة الشركات (تتمـــــة)

الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات

تحكم لجنة الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات وتدعم استراتيجيات وسياسات ومشاريع ومبادرات الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات عبر المقر الرئيسي لمجموعة البركة والوحدات التابعة، وتضمن توافقها مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة، فضلاً عن الاستراتيجية المحلية لكل شركة تابعة. تراقب المجموعة بشكل دوري تلك الاستراتيجيات عبر كل الوحدات التابعة لمجموعة البركة للتأكد من أنها تمكّن استراتيجية أعمال المجموعة وأهدافها الاستراتيجية.

جميع الوحدات التابعة لمجموعة البركة لديها استراتيجياتها الخاصة للتحول الرقمي وباشرت بالفعل في تنفيذ هذه الاستراتيجيات. تقوم هذه الوحدات الفرعية حالياً بإطلاق حلول وميزات جديدة كجزء من رحلتها للتحول الرقمي، بما في ذلك التطبيقات المصرفية المتطورة عبر الهاتف النقال والمحافظ وميزة التسجيل الرقمي للعملاء وأتمتة المكاتب الخلفية وروبوتات الدردشة ومبادرات الصيرفة المفتوحة المختلفة والفروع الرقمية وغيرها.

وفي الوقت ذاته، نجحت العديد من الوحدات التابعة في استبدال أنظمتها المصرفية الأساسية القديمة بأنظمة مصرفية أساسية حديثة ومتطورة. وتقدم الوحدات التابعة الآن حلولًا جديدة في مجالات عدة مثل الأتمتة والامتثال وإدارة المخاطر والأمن السيبراني بالإضافة إلى استكشاف التقنيات الجديدة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وأتمتة العمليات الروبوتية. ولدى كل وحدة فرعية خطة لضمان استمرارية الأعمال ومراكز للتعافي من الكوارث وتتم مراجعة واجراء الاختبارات اللازمة لهذه الخطط بانتظام.

الامتثال لمتطلبات حوكمة الشركات من مصرف البحرين المركزي تحت وحدة HC

وفقًا لتقييم الالتزام المستقل الذي اجري لتغطية العام 2022، تتوافق مجموعة البركة بالكامل مع متطلبات حوكمة الشركات الموضحة في وحدة HC في كتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، باستثناء ما يلي:

أن يكون رئيس مجلس الإدارة عضوًا مستقلًا للمجلس بحيث يتحقق التوازن المناسب بين السلطات وتحقيق قدرة أكبر للمجلس على اتخاذ قرارات مستقلة	وافق مصرف البحرين المركزي على تعيين الشيخ عبدالله كامل رئيسا لمجلس الإدارة والصفة لعضويته هي عضو مجلس إدارة غير تنفيذي - غير مستقل.
بغرض تسهيل الاتصال الحر والمفتوح بين أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، يجب أن يسبق أو يتبع كل اجتماع لمجلس الإدارة جلسة لا يحضر فيها سوى أعضاء مجلس الإدارة المستقلون، باستثناء ما قد يقررونه هم أنفسهم	لم تنظم أو تحجز أي جلسات قبل اجتماعات مجلس الإدارة أو بعدها ، نظرًا لأن جميع المديرين المستقلين لديهم قنوات اتصال مباشرة مع بعضهم البعض وبشكل منتظم أو عند الحاجة.

الإسلام والتمويل الاجتماعي والمستدام

الإسلام والتمويل الاجتماعي والمستدام

فلسفتنا تستند إلى أن الخالق وهب الإنسان أهلية وراثة هذه الأرض، وبالتالي فإن البشر ليسوا مالكين لثرواتها بل هم مؤتمنون عليها. ونظراً لأن غرض البشرية هو بناء هذه الأرض وتعميرها، يكمن دورنا في منح الفرص للآخرين. وبالتالي، يجب استثمار تلك الثروات التي وهبها لنا الخالق لخلق مزيد من الثروات والفرص لمجتمعاتنا التي نعمل من خلالها.

بصفتنا أعضاء في مجموعة مصرفية تقوم على المبادئ والقيم الإسلامية السمحاء، فإننا نؤمن بالتزامنا تجاه مجتمعاتنا، ومن خلال رعاية مجموعة واسعة من المشاريع الاجتماعية، الهادية إلي تحسين الظروف المعيشية ونوعية الحياة للأفراد المحتاجين في مجتمعاتنا المحلية التي نعمل من خلالها.

وفي إطار التزامنا تجاه المجتمع، نسعى جاهدين لتطبيق إحدى الركائز الفلسفية الهامة للصيرفة الإسلامية، وهي مفهوم إعمار الأرض - البناء أو تطوير الأرض - ما يعني إضافة مزيداً من القيمة الملموسة لأصولنا (سواء كانت طبيعية أو بشرية).

هذا المفهوم له علاقة مباشرة بتنمية المجتمع وتطوره الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما تسعى المجموعة إلى تطبيقه عبر وساطة استثمارية نشطة يواكبها إنتاج حقيقي وذو قيمة مضافة، وتبادل للسلع والخدمات، ما يمكننا من تقديم بدائل عملية للوسطاء الماليين الذين لا يقدمون أي فائدة للمجتمع ككل.

التمويل الاجتماعي والمستدام يعتبر أساساً لنموذج أعمال المجموعة في جميع البلدان التي تعمل فيها، فيما تتبنى كل الوحدات التابعة مبادئ الأخلاق الإسلامية وتطبقها على عملياتها وخدماتها المصرفية.

المبادئ التوجيهية

تتمثل مهمتنا في تلبية الاحتياجات المالية للمجتمعات في جميع أنحاء العالم من خلال تبني نهج أخلاقي يركز على العملاء ومصمم خصيصاً لمواكبة العصر الرقمي، ويتوافق مع معتقداتنا الأساسية في التقاسم المتبادل للمكافآت مع شركائنا في نجاح الأعمال؛ وهم عملائنا وموظفينا ومساهمينا ومجتمعاتنا بشكل عام.

نحن نرى المال وسيلة للاستفادة من الفرص المتاحة وخلق مجتمع أفضل لنا جميعاً، حيث يصبح المال بمثابة القناة التي تفتح لنا فرصاً جديدة للعمل معاً وتقاسم المكافآت، وبصفتنا مشرفين على الموارد الموكلة إلينا، تساهم جهودنا في بناء المجتمعات، محلياً وفي العالم على نطاق أوسع.

تشرف لجنة مجلس الإدارة على برنامج البركة للتمويل المجتمعي والمستدام، وهو يقوم على الركائز الأربع التالية:

1. برنامج البركة الخيري: يغطي هذا البرنامج تعزيز وتمويل مجموعة واسعة من الأنشطة بما في ذلك الفنون والآداب والثقافة والأعمال العلمية والأدبية والأنشطة الهادفة إلى مساعدة ذوي الهمم وتيسير جهودهم الخاصة من خلال التدريب المهني.
2. برنامج البركة للفرص الاقتصادية والاستثمارات المجتمعية: ويغطي تطوير المجتمعات بما في ذلك التمويل والاستثمارات في المشاريع التي تدعم الإسكان الميسور التكلفة ومجموعة متنوعة من برامج الرعاية الصحية والأنشطة ذات الصل والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والصناعات المحلية وغيرها.
3. برنامج البركة للقرض الحسن: يغطي القروض الخيرية المقدمة على أساس خيري.
4. برنامج البركة للالتزام بالوقت: تلتزم الشركات التابعة لمجموعة البركة بعدد معين من ساعات مشاركة موظفيها في المساهمات الاجتماعية والتعليمية لصالح مجتمعاتنا المحلي.

وعلى الرغم من وجود برامج محددة عبر مجموعة البركة ولسنوات عدة، تضفي الطبيعة الخاصة للخدمات المصرفية الإسلامية مزيداً من القيمة إلى مجتمعاتنا، فيما تتوافق تمويلاتنا ومنتجاتنا الأخرى مع متطلبات المجتمع والاستدامة، لأنها تخلق المزيد من فرص العمل والنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. لذلك تم تضمين المثل العليا للتمويل الاجتماعي والمستدام في نسيج نموذج أعمال المجموعة، ونفذت بنجاح العديد من المبادرات في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ممارسة الأعمال التجارية مع عملائها من الأفراد والشركات، شاركت مجموعة البركة خلال العام في مجموعة واسعة من المبادرات التي هدفت لخلق فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية والاستدامة، وبقيمة إجمالية بلغت نحو 600000 دولار أمريكي. وفي إطار متطلبات الشريعة الإسلامية، لا يجوز نشر تبرعات الزكاة وبالتالي لا يتم احتسابها ضمن هذا المبلغ.

بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس مجموعة البركة في عام 2022، شارك المقر الرئيسي للمجموعة في البحرين، جنباً إلى جنب مع جميع وحداته التابعة، نجاحها مع الأقل حظًا في البلدان التي تعمل فيها من خلال إطلاق يوم البركة الأول. وفي 11 نوفمبر، شارك جميع موظفي المجموعة ووحداتها التابعة وعائلاتهم وأصدقائهم في أنشطة الخدمة المجتمعية بمجتمعاتهم المحلية التي بلغ مجموعها أكثر من 200 شخص، وبشكل أثّر على حياة الآلاف في ثلاث قارات بمناسبة يوم البركة.

وأثرت المشاريع المجتمعية في جميع تلك البلدان على حياة أكثر من 2500 شخص. كانت الفكرة الرئيسية لهذا العام تحت عنوان: مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة - الصحة الجيدة والرفاه. وتضمنت المبادرات المجتمعية، على سبيل المثال لا الحصر: التبرع بالملابس والأحذية والبطانيات بالإضافة إلى تقديم الوجبات والسلال الغذائية للعائلات والأفراد المحتاجين. وعلى صعيد الصحة، تبرعت فرق المجموعة بمضخات الأنسولين للأطفال المصابين بالسكري ومعدات رياضية لتحسين النشاط البدني والتنسيق لخدمة لأطفال المصابين بالتوحد والتخلف العقلي. كما تبرعت الوحدات التابعة لنا بالكراسي المتحركة للمعاقين وأجهزة السكري وجمع الأموال لتغطية تكاليف علاج مرضى السرطان وتقديم النظارات الطبية للأطفال.

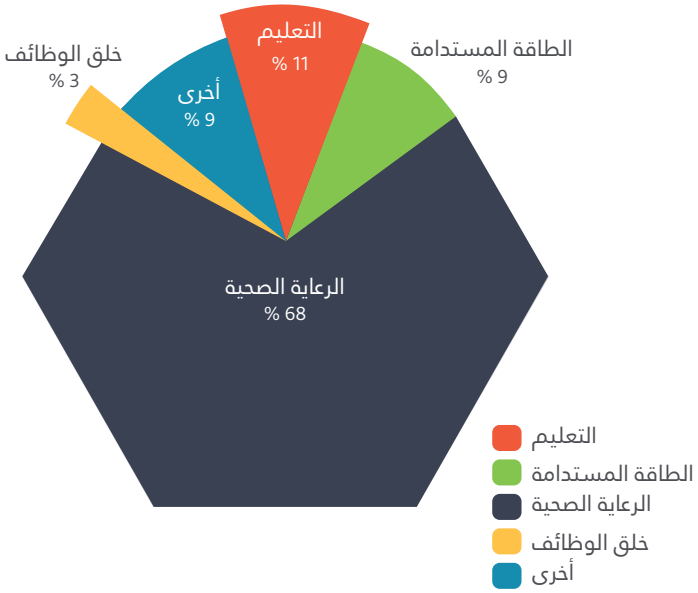

أعضاء مجلس الإدارة والهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية

أعضاء مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبداللّه صالح كامل ▲
رئيس مجلس الإدارة - غير تنفيذي

الأستاذ/ محمد إبراهيم الشروقي ● ■
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ توفيق شاكر مفتي ●
عضو مجلس الإدارة - غير تنفيذي

الدكتور/ جهاد النقلة ■ ● ● ▲
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ حسام بن الحاج عمر ●
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

الدكتور/ خالد عبداللّه عتيق ■ ▲ ▲ ●
عضو مجلس الإدارة

الأستاذة/ داليا حازم خورشيد ● ■
عضو مجلس الإدارة

الدكتور/ زياد أحمد بهاء الدين ■ ● ●
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ سعود صالح الصالح ■ ▲ ●
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صبّاحي ● ●
عضو مجلس الإدارة - تنفيذي

الأستاذ/ فهد عبداللّه الراجحي ● ●
عضو مجلس الإدارة - غير تنفيذي

الدكتور/ محمد المنصف شيخ روحه ■ ● ●
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ ناصر محمد النويس ■ ▲ ●
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبدالملك مزهر
سكرتير مجلس الإدارة

أعضاء الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ/ عبداللّه بن سليمان المنيع
رئيسا

فضيلة الشيخ الدكتور/ عبد اللطيف آل محمود
نائب الرئيس

فضيلة الشيخ الدكتور/ العياشي الصادق فداد
عضواً

فضيلة الشيخ الدكتور/ سعد بن ناصر الشثري
عضواً

الأستاذ/ يوسف حسن خلاوي ●
عضواً

الدكتور/ التيجاني الطيّب محمد
سكرتير الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية والمراقب الشرعي

ملاحظات:

- غادر الأستاذ مازن خيري مناع مجموعة البركة كعضو مجلس إدارة ورئيس تنفيذي للمجموعة في 30 يونيو 2022.
- تم تعيين الأستاذ حسام بن الحاج عمر كعضو مجلس إدارة اعتباراً من 24 أكتوبر 2022.

اللّجنة	رئيس اللّجنة	عضو في اللّجنة
اللّجنة التنفيذيّة لمجلس الإدارة	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للتدقيق	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والمكافآت	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للمخاطر	▲	●
لجنة مجلس الإدارة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للامتثال والحوكمة	▲	●
أعضاء مجلس الإدارة المستقلون		■